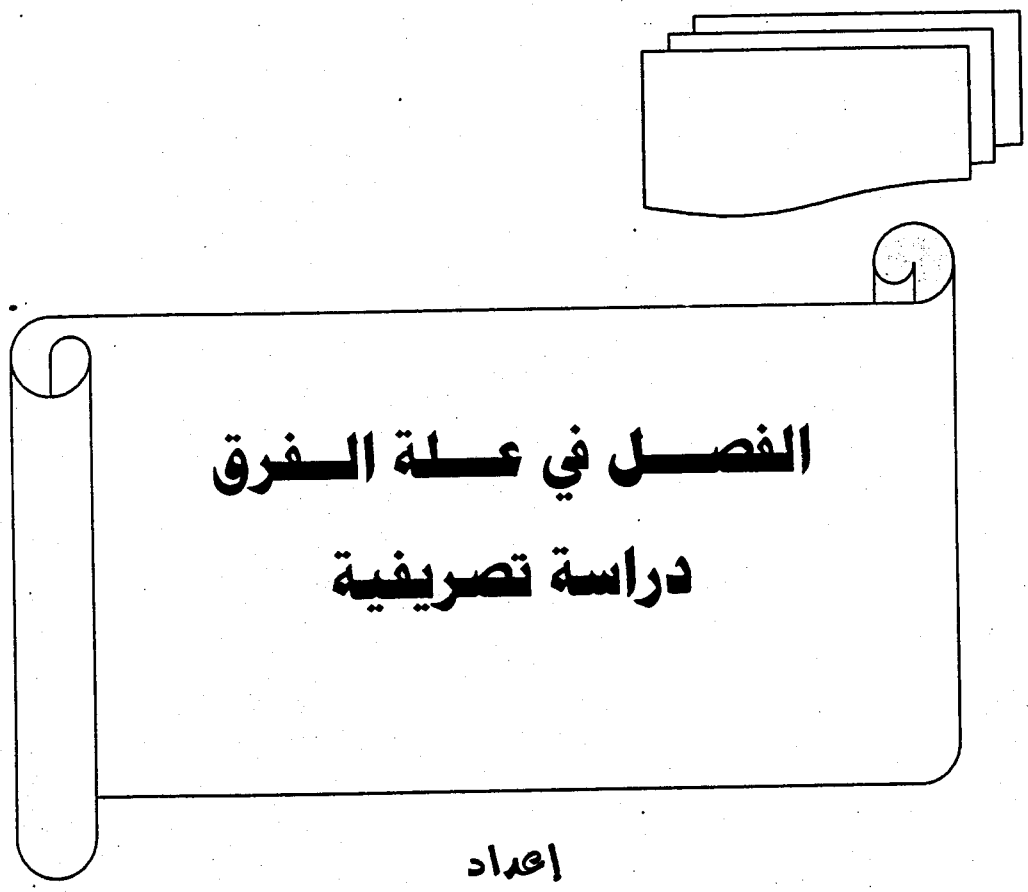

الفصل في علة الفرق
دراسة تصريفية

إعداد

د/ جمال حسن بشندي عيسى

مدرس اللغويات في الكلية

لجنة التحكيم

أ.د/ علي أحمد أحمد طلب — عضو اللجنة العلمية الدائمة

أ.د/فتحي علي حسانين — عضو اللجنة العلمية المحكمة

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ،

فقد نشرت في علة الفرق بحثاً بعنوان : (الفصل في علة الفرق دراسة نحوية).[1]

درست فيه أهم ما تفرق من الأحكام النحوية التي عللوها بالفرق، محددًا لأنواعها، مبينًا ما يمكن أن يقبل منها، وما لا يمكن أن يقبل .

وقد أشار عليَّ بعض أساتذتي الفضلاء[2] بأن أُلْحِقَ به بحثًا في التصريف على نحوه ؛ إتمامًا للفائدة، فأجبته إلى ذلك، وشرعت في هذا الجمع، مستعينًا بالله في كشف خفاياه، وإبراز أسراره وخباياه، وسميته :

(الفصل في علة الفرق دراسة تصريفية)

على أن المراد بالفصل هنا ما سلف في البحث الأول من أنه القول الفصل أو الفصل بين الأشياء المتشابهة ؛ ذلك أن علة الفرق هذه، منها ما هو محل اتفاق، وهذه ليس للباحث فيها فصلٌ، إلا إذا أُرِيدَ به ما أورده الصرفيون من الفصل بين الأشياء المتشابهة، كالمذكر والمؤنث، والمفرد والجمع، والاسم والصفة، وفَعِيل بمعنى فاعِل وفَعِيل بمعنى مفعول .

ومنها ما هو محل اختلاف، وهذه ينبغي للباحث أن يكون له فيها فصلٌ، مبينًا ما يمكن أن يقبل منها، وما لا يمكن أن يقبل .

وقد جاء هذا البحث في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع :

---

(١) ينظر : العدد السادس والعشرون من مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط (١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م) الجزء الأول : (٥٢٣ : ٥٧٧) .

(٢) هو فضيلة أستاذنا الدكتور : علي أحمد أحمد طلب – حفظه الله تعالى – أستاذ اللغويات غير المتفرغ في كلية اللغة العربية بأسيوط ، وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية أساتذة اللغويات.

المقدمة : وفيها ذكرت سبب اختيار الموضوع، ومنهج البحث فيه .

المبحث الأول : (الفصل في علة الفرق بالزيادة دراسة تصريفية).

المبحث الثاني : (الفصل في علة الفرق بالحذف دراسة تصريفية).

المبحث الثالث : (الفصل في علة الفرق بالإبدال والتصحيح دراسة تصريفية).

المبحث الرابع : (الفصل في علة الفرق بالحركة دراسة تصريفية).

الخاتمة : وفيها ذكرت أهم نتائج البحث .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

و : جمال حسن بشندي عيسى

المبحث الأول : الفصل في علة الفرق بالزيادة دراسة تصريفية

١- تاء التأنيث

تدخل تاء التأنيث آخر الكلمة للدلالة على وجوه، منها :

١ــ الفرق بين المذكر والمؤنث، وتكون التاء علامة للمؤنث :

التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بُدٌّ من دليلٍ عليهما، ولما كان المذكر أصلاً[١]، والمؤنث فرعًا عليه لم يحتج المذكر إلى علامة ؛ لأنه يفهم عند الإطلاق ؛ إذ كان الأصلَ، والقياس أن الأصل لا يحتاج إلى علامة، ولما كان التأنيث فرع التذكير احتاج المؤنث إلى علامة تميزه من المذكر كتاء التأنيث، وهي إما ساكنة، وتختص بالأفعال الماضية، كـ " قامَتْ " ؛ **فرقًا** بينها وبين أسماء الأفعال التي بمعناها .[٢]

قال المرادي : (علامة الماضي ــ وهو التاء ــ **فارقة** بينه وبين اسم الفعل الذي بمعناه، نحو " هَيْهَاتَ، وبَعُدَ " فإنهما بمعنى الماضي، ولكن " هَيْهَاتَ " لا تقبل تاء التأنيث، و" بَعُدَ " تقبلها).[٣]

وإما متحركة بوجوه الإعراب وتبدل في الوقف هاءً ؛ **فرقًا** بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .[٤]

قال ابن الوراق : (فإن قال قائلٌ : قد ادعيت أن التاء علامةٌ التأنيث، ونحن نراها في الواحدة هاءً في الوقف ؟ قيل له : أصله التاء، وإنما وُقِفَ عليها بالهاء **ليفصل** بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل ... فإن قيل : فما الحاجة في الفصل بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل ؟ قيل : لأن الفعل قد تُسُمِّيَ به، فإن سُمِّيَ بفعل فيه علامة التأنيث لزم أن يوقف عليه بالهاء، كرجل سُمِّيَ بـ "

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٨/٥ : (والدليل على أن المذكر أصل أمران : أحدهما : مجيئهم باسم مذكر يعم المذكر والمؤنث ، وهو " شيء ".والثاني : أن المؤنث يفتقر إلى علامة ، ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة).

(٢) ينظر : الأصول : ٤٠٧/٢ ، وشرح التسهيل : ١٧/١ ، ٢١، والأشباه والنظائر : ٣٢٢/١ .

(٣) ينظر : الأصول ٨٣/٢ .

(٤) ينظر : رصف المباني : ٣٣ ــ ٣٤ .

قامتْ " فيقال : جاءني قامه، فيوقف بالهاء، فصار من الفصل بينهما بيان ودلالةٌ على الاسم والفعل. فإذا قال : فَلِمَ كان الاسم بالتغيير أولى من الفعل؟ قيل له : لأن التاء إنما تلحق من الأفعال الفعلَ الماضي، والفعل الماضي مبني على الفتح، فلزم طريقة واحدة، والاسم يلحقه الإعراب، فيتغير آخره، فلما احتجنا إلى تغيير أحدهما غَيَّرْنا ما يلحقه التغيير، وهو الاسم . فإن قال قائلٌ : فَلِمَ كانت هذه الهاء أولى بالبدل من سائر الحروف ؟ قيل : لأن الهاء حرفٌ خفيٌّ، وهو من مخرج الألف، فكرهوا أن يبدلوا التاء ألفًا، فيلتبس بالألف التي هي بدلٌ من التنوين، فكانت الهاء أولى لذلك).[1]

وقيل : تبدل في الوقف هاءً ؛ **فرقًا** بين ما فيه التاء أصلية، وما فيه التاء زائدة . قال المالقي : (...أن تكون الألف بدلاً من تنوين المنصوب، فتقول في نحو رأيت زيدًا : رأيت زيدا ... إلا أن تكون تاء التأنيث، فإنها تبدل هاءً في نحو : رأيت قائمة ؛ وذلك **ليفارق** ما فيه التاء أصلية، نحو : رأيت إصليتًا[2] وعفريتًا، وشربت ماءً فراتًا، وأكلت حوتًا وملتوتًا).[3]

وهذه التاء المتحركة تختص بالأسماء، وأكثر ما تكون في الصفات، **فارقة** وصفَ المؤنث من وصف المذكر، نحو : مُسْلِم، ومُسْلِمَة، وقائم وقائمة .

وقد تكون في الأسماء غير الصفات، نحو : رَجُل ورَجُلَة، وغلام وغلامة، ومَرْء ومَرْأة، وامْرؤ وامرأة .[4]

قال الزمخشري : (ودخولها على وجوه : **للفرق** بين المذكر والمؤنث في الصفة، كضاربة ومضروبة وجميلة، وهو الكثير الشائع، **وللفرق** بينهما في الاسم كامْرَأة وشَيْخَة وإنسانة وغُلامَة، ورَجُلة وحِمارَة وَأَسَدة وبِرْذَونَة، وهو قليل).[5]

---

(١) ينظر : علل النحو : ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، والأشباه والنظائر : ٣٢٢/١ .

(٢) الإصليت : الشجاع ، والسيف القاطع . ينظر : اللسان (صلت) : ٥٣/٢ .

(٣) ينظر : رصف المباني : ٣٣ ــ ٣٤ .

(٤) ينظر: الأصول : ٤٠٧/٢ ، واللمع : ١٥٥ ، والأزهية : ٢٤٩ ، والمقرب : ٤٦٢ ، والارتشاف : ٦٣٧/٢ .

(٥) المفصل : ٢٤٨ ــ ٢٤٩ .

٢ــ **الفرق** بين المذكر والمؤنث، وتكون التاء علامة للمذكر :

وذلك إلحاقهم تاء التأنيث اسم العدد من الثلاثة إلى العشرة ؛ علامةً للتذكير، وحذفهم إياها علامةً للتأنيث، كقولهم : ثلاثة رجالٍ، وثلاث نسوةٍ، وعشرة أرطالٍ، وعشر أواقٍ .[١]

قال الهروي : (اعلم أن هاء التأنيث تدخل آخر الكلمة على ثمانية عشر وجهًا ... والثاني: **الفرق** بين المذكر والمؤنث، وتكون الهاء علامة للمذكر، وسقوطها علامة للمؤنث، وذلك في العدد، نحو : ثلاثة رجالٍ، وثلاث نسوةٍ، وما أشبه ذلك).[٢]

وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث، وأثبتت في عدد المذكر ؛ لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات، كـ " زُمْرَة، وأُمَّة، وفِرْقَة " فالأصل أن تكون بالتاء ؛ لتوافق نظائرها، فاستصحب الأصل مع المذكر ؛ لتقدم مرتبته، وحذفت مع المؤنث **فرقًا** ؛ لتأخر رتبته .[٣]

وقيل : لما أريد **الفرق** بين المذكر والمؤنث، وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ؛ ليعتدلا .[٤]

والأول أحسن ؛ ولذا اقتصر عليه كثيرٌ من النحويين، كابن الناظم[٥] والمرادي، والشيخ خالد[٦]، والصبان[٧]. قال المرادي، وقد أورد التعليل الأول : (وهو حسن، فلنكتف به).[٨]

---

(١) ينظر : الكتاب : ٥٥٧/٣ ، والأمالي الشجرية : ٢٧/٣ ، والارتشاف : ٦٣٨/٢ .

(٢) الأزهية : ٢٤٩ .

(٣) ينظر شرح التسهيل : ٣٩٨/٢ ، وتوضيح المقاصد : ٤/ ١٣١٩ ، وحاشية الصبان : ٦١/٤.

(٤) ينظر : علل النحو : ٦٦٠ ، شرح المفصل : ١٩/٦ .

(٥) ينظر : شرح الألفية : ٥١٧ .

(٦) ينظر : التصريح : ٢٦٩/٢ .

(٧) ينظر : حاشية الصبان : ٦١/٤ .

(٨) ينظر : توضيح المقاصد : ١٣١٩/٤ .

٣ ــ **الفرق** بين المفرد والجمع، وتكون التاء علامة للمفرد :

تكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات، والمراد بالجنس ههنا : ما يقع على القليل والكثير بلفظ واحد، نحو : تَمْر، وتَمْرَة، ونَخْل، ونَخْلة، وشجَر، وشجرة .[١]

قال ابن الشجري : (من ضروب التاء أن تلحق الواحد ؛ **للفرق** بينه وبين الجمع، نحو : تَمْرة وتَمْر، وشَعْرة وشَعْر، وحَمَامَة وحَمَام، وجَرَادة وجَرَاد، وسَحَابة، وسَحَاب، وشَجَرَة وشَجَر، وبقَرَة وبَقَر، ونَخْلة ونَخْل، ونَبْلَة ونَبْل . وهذا الضرب إنما هو في الحقيقة اسمٌ للجمع يدل على الجنس يجوز تذكيره وتأنيثه، فقد وصفوه بالواحد المذكر، وبالواحد المؤنث ووصفوه بالجمع، فمثال وصفه بالواحد المذكر قوله تعالى : ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ﴾[٢]، ومثال وصفه بالجمع قوله : ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾[٣] وقال تعالى في وصفه بالواحد المؤنث : ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنقَعِرٍ﴾[٤] و﴿جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾[٥] و﴿مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ﴾[٦] ... وإنما وصفوا هذا الضرب بالمذكر ؛ لأنه اسم جنس، لا جمع تكسير، ووصفوه بالمؤنث ؛ حملاً على معنى الجماعة).[٧]

وقد تأتي التاء **للفرق** بين الآحاد المصنوعة وأجناسها قليلاً، نحو : لَبِن، ولَبِنَة .[٨] قال الرضي : (وقد جاء قليلاً ؛ **للفرق** بين الآحاد المصنوعة وأجناسها، وهي أسماء محفوظة، كـ " سَفِين، وسفينة، ولَبِن، ولَبِنَة).[٩]

---

(١) ينظر : الأزهية : ٢٤٩ ، وابن الناظم : ٥٣٥ ، والتصريح : ٢٨٨/٢ ، والأشموني : ٩٧/٤ .

(٢) من الآية : ١٦٤ من سورة البقرة .

(٣) من الآية : ١٢ من سورة الرعد .

(٤) من الآية : ٢٠ من سورة القمر .

(٥) من الآية : ٧ من سورة القمر .

(٦) من الآية : ٨٠ من سورة يس .

(٧) الأمالي الشجرية : ٢٨/٣ ــ ٢٩ .

(٨) ينظر : الارتشاف : ٦٣٧/٢ ، والتصريح : ٢٨٨/٢ ، والأشموني : ٩٧/٤ .

(٩) شرح الكافية : ١٦٢/٢ .

٤ ــ **الفرق** بين المفرد والجمع، وتكون التاء علامة للجمع :

وتزاد تاء التأنيث لتمييز الجنس من واحده، نحو : "حَمَّار وحَمَّارَة، وبَغَّال وبَغَّالة، وكَمْءٌ وكَمْأَةٌ .[١] قال الهروي : (... والرابع : للفرق بين الواحد والجمع، وتكون الهاء علامة الجمع كقولهم : " هذا كَمْءٌ " للواحد، فإذا أرادوا جمعه قالوا : " هذه كَمْأَةٌ " ومثله : " هذا حَمَّار، وهؤلاء حَمَّارَة، وبَغَّال، وبَغَّالة، وجَمَّال، وجَمَّالة).[٢]

على أن زيادة التاء لتمييز الواحد من الجمع أكثر من العكس .[٣] قال السيوطي : (وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيرًا، كـ " تَمْر وتَمْرَة، وبَقَر وبَقَرَة، ولعكسه قليلاً كـ " كَمْء " للواحد، و" كَمْأَة " للجمع).[٤]

٥ ــ **الفرق** بين المقيد والمطلق :

وقد تزاد تاء التأنيث ؛ **فرقًا** بين المقيد والمطلق . قال أبوحيان : (... **والفرق** بين المقيد والمطلق، نحو : ضَرْب، وضَرْبَة).[٥]

٦ ــ **الفرق** بين الاسم والصفة :

وقد تزاد تاء التأنيث **فارقة** بين الاسم والصفة . قال أبوحيان : (**والفرق** بين الاسم والصفة، نحو : رَمْيَة، ورَمْي، وشَاةٌ ذَبِيحَة، وشَاةٌ ذَبِيح، فرَمْيَة، وذَبِيحَة : اسمٌ لما يُرْمَى، ولما يُذْبَح، و" رَمْي، وذَبِيح " : صفتان، وقالوا : أَكِيلَة الأسد وفَرِيسَته، أرادوا به الاسم، وكذلك : حَلُوبة، ورَكُوبة : اسمٌ لما يُحْلَب ويُرْكَب، وحَلُوب، ورَكُوب : صفتان).[٦]

---

(١) ينظر : الأمالي الشجرية : ٣/٣٠ ، ورصف المباني : ١٦٠، والارتشاف : ٢/٦٣٧ .

(٢) الأزهية : ٢٥٠ .

(٣) ينظر : المقرب : ٤٦٢ ، والارتشاف ٢/٦٣٧ .

(٤) الهمع : ٣/٣٣١ .

(٥) الارتشاف : ٢/٦٣٨ .

(٦) السابق : الصفحة نفسها .

٧ ــ **الفرق** بين فَعيل بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مفعول :

تزاد التاء في فعيل بمعنى فاعل ؛ **فرقًا** بينه وبين فعيل بمعنى مفعول، تقول : امرأة جَـرِيح بمعنى : مجروحة، وتقول : امرأة رحِيمَة وظريفة، بزيادة التاء ؛ **فرقًا** بينهما .(١)

قال الشيخ خالد : (وإنما لحقت فعيلاً بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول ؛ **فرقًا** بينـهما، واختصت بفعيل بمعنى فاعل ؛ لأنه يجري على الفعل ؛ لأن الوصف من رَحِمَ وظَرُفَ يأتي على فَعِيل اطرادًا، فصار كفاعل من فعل، بخلافه بمعنى مفعول).(٢)

٨ ــ **الفرق** بين فَعُول بمعنى مفعول وفَعُول بمعنى فاعل :

وتزاد التاء في فَعُول بمعنى مفعول ؛ **فرقًا** بينه وبين فَعُول بمعنى فاعل، تقول : رجل صَبُور وشَكُور، بمعنى صابر وشاكر، وتقول : ناقة حَلُوبَة ورَكُوبَة، بمعنى محلوبة ومركوبة، والتاء مزيدة ؛ **للفرق** .(٣)

قال الشيخ خالد : (ولو كان فَعُول بمعنى مفعول لحقته التاء الفاصلة جوازًا نحو : جَمَـلٌ رَكُوب، وناقة رَكُوبة، وإنما لحقته التاء وإن لم يَجْرِ على الفعل ؛ **فرقًا** بين المقصدين).(٤)

---

(١) ينظر الكتاب ٦٤٧/٣ ، وأوضح المسالك ٢٨٨/٤ ، والأشباه ٣١٩/١ ، والأشموني ٩٦/٤ .

(٢) ينظر : التصريح ٢٨٧/٢ .

(٣) ينظر : شرح ابن الناظم ٥٣٥ ، وتوضيح المقاصد ١٣٥٥/٥ ، وأوضـح المـسالك ٢٨٨/٤ ، والأشـباه والنظائر ٣١٩/١ ، والأشموني ٩٦/٤ .

(٤) ينظر : التصريح ٢٨٧/٢ .

٢- الهـــاء فـي أمهـات

جمهور النحويين على أنّ الأكثر زيادة الهاء في جمع " أم " دلالةً على من يعقل، فيقـال : " أُمَّهَات " ؛ **فرقًا** بينه وبين ما لا يعقل، فإنه يقال فيه : " أُمَّات ". قـال الله تعـالى : ﴿ وَأُمَّهَـاتُ نِسَائِكُمْ﴾[١].

وعلى هذا فوزن " أُمَّهَات " : " فُعْلَهَات "، والهاء زائدة ؛ لقولهم في المصدر : " أُمَّ بَيِّنَـةُ الأُمُومَةِ "، وقولهم : " تَأَمَّمْت أُمًّا ".[٢]

وقد نسب كثيرٌ من النحويين إلى المبرد إنكاره أن تكون الهاء من حروف الزيادة .[٣] قال ابن جني : (أما أبو العباس فكان يُخْرِجُ الهاءَ من حروف الزيادة ... وهذا مخالفةٌ منه للجماعـة، وغير مرضيٍّ عندنا).[٤]

وفي هذا الذي نُسِبَ للمبرد نظرٌ ؛ إذ كلامه في المقتضب على خلاف ذلك وهذه عبارتـه فيه : (هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها، وهي عشرة أحرف : الألف والياء، والـواو، والهمـزة والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والميم).[٥]

وقال في موضع آخر منه : (فأما " أمهات " فالهاء زائدة ؛ لأنها من حروف الزوائد).[٦]

وقد تستعمل أمهات فيما لا يعقل، و" أُمَّات " فيما يعقل، وهو قليلٌ .[٧]

---

(١) من الآية : ٢٣ من سورة النساء .

(٢) ينظر : المقتضب : ١٦٩/٣وسر الصناعة : ٥٦٣/٢ ورصف المباني : ٤٠١ والهمع : ٨٦/١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل : ١٤٣/٩ ، وشرح الشافية ٣٨٢/٢ .

(٤) سر الصناعة : ٥٦٣/٢ .

(٥) المقتضب ١٩٤/١. قال الشيخ عضيمة : (هذا الكلام الصريح من المبرد يقابله إصرارٌ من كثير من النحـويين على أن ينسبوا إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة ... وما وقفت على كتاب نحـوي ينـسب إلى المبرد غير هذا : تثاءب عمرٌو إذْ تثاءب خالدٌ).

(٦) المقتضب : ١٦٩/٣ .

(٧) ينظر : سر الصناعة : ٥٦٥/٢ ، واللباب : ٢٧٥/٢ ، والهمع : ٨٦/١ .

قال المبرد : (أكثر ما يستعمل أُمَّهَات في الإنس، وأُمَّات في البهائم، فكأنها زيدت ؛ **للفرق**، ولو وُضِعَ كلٌّ واحدة في موضع الأخرى لجاز، ولكن الوجه ما ذكرت لك، والآخر إنما يجوز في شعر)[1]ومنه قول الشاعر في وصف أمهات المخاطب بنقاء الأعراض:

إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلاَمَ بِأُمَّاتِكَا[2]

ومن استعماله بالهاء مع ما لا يعقل قول الآخر :

قَوَّالِ مَعْرُوفٍ وَفَعَّالِهِ عَقَّارِ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّبَاعْ[3]

فجاء بغير هاء في الأول مع ما يعقل، وبالهاء في الثاني مع ما لا يعقل، إلا أن غالب الأمر ما سلف من زيادة الهاء فيمن يعقل بالهاء ؛ فرقًا بينه وبين ما لا يعقل .

فإن قال قائل : ما الفرق بينك وبين من عكس عليك الأمر، فقال : ما تنكر أن تكون الهاء إنما حذفت في غالب الأمر مما لا يعقل وأثبتت فيمن يعقل، وهي أصل فيه ؛ للفرق ؟

فالجواب أن الهاء أحد الحروف العشرة التي تسمى حروفَ الزيادة، لا حروفَ النقص، وإنما سميت حروفَ الزيادة ؛ لأن زيادتها في الكلام هو الباب المعروف، وأما الحذف فإنما جاء في بعضها، وقليل ما ذلك ؛ ألا ترى إلى كثرة زيادة الواو والياء في الكلام، وأن ذلك أضعاف حذفهما ــ إذا كانتا أصليتين نحو : يد، ودم وأب، وأخ، فهذه ونحوها أسماء يسيرة محدودة في جنب الأسماء المزيد فيها الياء والواو، وكذلك الهاء أيضًا إنما حذفت في نحو : شفة واست وعضة فيمن قال : عاضه، وسنة فيمن قال : ساهت، وما يقل جدًا وقد نراها تزاد للتأنيث فيما لا يحاط به نحو : جَوْزَة، ولَوْزَة، ولبيان الحركة في نحو: ﴿ مَالِيَهْ﴾[4]ولبيان حرف المد نحو : وازيداه ، وما أشبه ذلك، ألا ترى أن من حروف الزيادة ما يزاد، ولا يحذف في شيء من الكلام البتة، وذلك اللام والسين

---

(١) المقتضب : ١٦٩/٣ .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو لـ (مروان بن الحكم) في :شرح شواهد الشافية للبغدادي :٣٠٢/٤. وبلا نسبة في :شرح المفصل : ٤/١٠ ، ورصف المباني : ٤٠١ ، والهمع : ٨٧/١

(٣) البيت من السريع ، وهو للسفاح بن بُكَيْر اليربوعي في : شرح شواهد الشافية للبغدادي : ٣٠٨/٤ . وبلا نسبة في : المقتضب : ١٧٠/٣ ، ورصف المباني : ٤٠٢ .

(٤) من الآية : ٢٨ من سورة الحاقة .

والميم، فقد علمت أن الزيادة في هذه الحروف العشرة أفشى من الحذف، فعلى هذا القياس ينبغي أن تكون الهاء في أمهة زيادة على أم .(١)

وأجاز ابن السراج في قول من قال : أُمَّهَة في الواحد أن تكون الهاء أصلية وتكون على وزن فُعَّلَة، فهي في هذا القول الذي أجازه أبو بكر بمنزلة تُرَّهَة . قال : (وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ أن من العرب من يقول : أُمَّهَة، فإن كان هذا صحيحًا فإنه جعلها فُعَّلَة).(٢)

قال ابن جني : (ويقوي هذا القول قول صاحب كتاب العين : تَأَمَّهْت أُمًّا فتأمهت(٣) بَيَّنَ أنه تفعَّلت، بمنزلة : تَفَوَّهَت وتَنَبَّهَت، إلا أن قولهم في المصدر الذي هو الأصل : أمومة يقوي زيادة الهاء في أمهة، وأن وزنها فُعَلِّهَة).(٤)

ومما يقوي مذهب الجمهور في أن الهاء في أمهات ليست أصليةً،ل زيدت ؛ **للفرق** بين ما يعقل، وما لا يعقل أن ما ذهب إليه ابن السراج من احتمال أصالتها في قول من قال : أُمَّهَة في الواحد يرد عليه، مضافًا إلى ما تقدم ـــ وجهان :

أحدهما : أن الواحد لا هاء فيه، وهو الأصل .(٥)وأما حكاية صاحب العين تَأَمَّهْت أُمًّا فَتَأَمَّهَت، فنظيره مما يعارضه ما تقدم من قولهم في المصدر : أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومَةِ وقولهم : تَأَمَّمْت أُمًّا .(٦) بحذف الهاء، فرواية برواية، وبقي الذي قدمناه حاكمًا بين القولين، وقاضيًا بأن زيادة الهاء أولى من اعتقاد حذفها .

---

(١) ينظر : سر الصناعة : ٥٦٥/٢ : ٥٦٧ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي : ٣٠٢ ـــ ٣٠٣.

(٢) الأصول : ٣٣٦/٣ .

(٣) ينظر : العين (أبو) : ٤١٩/٨ ، والحكاية فيه هكذا : (وتأمّمت أماً). فإن صحت سقط ما اعتُرِضَ به ، وإلا فهي تحريف .

(٤) سر الصناعة : ٥٦٤/٢ .

(٥) ينظر : اللباب : ٢٧٥/٢ .

(٦) ينظر : المقتضب : ١٦٩/٣وسر الصناعة : ٥٦٣/٢ ورصف المباني : ٤٠١ والهمع : ٨٦/١ .

على أن رواية : أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومَةِ قد حكاها ثعلب، ولم ينازع فيها أحدٌ، وأما رواية : تَأَمَّهْت أُمًّا فقد حكاها صاحب العين، وقد صَرَّحَ غير واحد بأن في كتاب العين من الخطل والاضطراب ما لا يخفى .

قال المالقي : (قال بعضهم : هذا وهـــمٌ من الخليل، وكذلك قال ابن جني : إنه وهم في هذا الموضع، وإنَّ له في الكتاب وهمًا كثيرًا وخللاً، فلا ينبغي أن يعـــول عليه)[1]

وقال المرادي : (لا يحتج بها ؛ لأن في كتاب العين اضطرابًا لا يخفى، وكـــان الفارســـي يعرض عنه).[2]

وقال البغدادي : (على أن الأمومة قد حكاها ثعلب، وحسبك به ثقة، وأما تأمهت أمًا فإنما حكاها صاحب العين، وفى كتاب العين من الخطل والاضطراب ما لا يدفعه نَظَّارٌ جَلْدٌ).[3]

والثاني : أن الأصل الذي يوجد منه – على القول بأصالة الهاء – هو : الأمه، وهو النـــسيان، ولا معنى له ههنا .[4]

---

(١) ينظر : رصف المباني : ٤٠٢ .

(٢) توضيح المقاصد : ١٥٤٧/٥ .

(٣) شرح شواهد الشافية للبغدادي : ٣٠٣.

(٤) ينظر : اللباب : ٢٧٥/٢ .

٣- ياء النسب

كما سلف من أنه يكثر زيادة التاء في الواحد ؛ **للفرق** بينه وبين جنسه في نحو : تَمْرة وتَمْر، وشَجَرَة وشَجَر، فكذلك يكثر زيادة ياء النسب في الواحد ؛ للفرق بينه وبين جنسه، نحو : رُومِي ورُوم، وزِنجِيّ وزِنج .(١)

قال الزمخشري : (وكما جاءت التاء **فارقة** بين الجنس وواحده، فكذلك الياء، نحو : رُومِيّ ورُوم، ومَجُوسِيّ ومَجُوس).(٢)

ولما كانت المشابهة بين تاء التأنيث وياء النسب قوية من هذا الوجه درج النحويون على إطلاق مصطلح اسم الجنس الجمعي على الاسم الذي يُفَرَّق بينه وبين مفرده بالتاء، أو بياء النسب، ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة أقلها ثلاثة .

قال الشيخ خالد : (وينقسم اسم الجنس الجمعي إلى ثلاثة أقسام : ما **يُفَرَّق** بينه وبين مفرده بالتاء، والتاء في مفرده، كرُطَب ورُطَبَة، وما **يُفَرَّق** بينه وبين مفرده بالتاء، والتاء في الجمع، ككَمْأَة وكَمْء، وما **يُفَرَّق** بينه وبين مفرده بياء النسب، وهي في المفرد، نحو : رُوم ورُومِيّ، وزِنج وزِنجِيّ).(٣)

وقيل في توجيه حذف تاء التأنيث في النسب إلى الكوفة ونحوها ؛ لأن ياء النسب قد تنزلت منزلة تاء التأنيث في **الفرق** بين الواحد والجمع، فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما، كما لم يجمعوا بين علامتي تأنيث .(٤)

---

(١) ينظر : الهمع ٤٠٧/٣

(٢) المفصل ٢٥٩ ، وشرحه لابن يعيش ٥٨٩/٥ .

(٣) التصريح ٢٥/١ – ٢٦ .

(٤) وقيل : إنما حذفت التاء ؛ لئلا تقع في حشو الكلمة ، وتاء التأنيث لا تقع في حشو الكلمة . وقيل : إنما حذفت من نحو : كُوفِيّ ؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في المؤنث إذ كنت تقول : كُوفَيَّة ، وذلك لا يجوز . وقيل: إنما حذفت ؛ لأن حكم هذه التاء أن تنقلب في الوقف هاء فلما كانت تتغير ، ولا يمكن أن تجري على حكمها في أن تكون تارة تاء وتارة هاء ، كان حذفها أسهل عليهم . ينظر : أسرار العربية ٣٢٠- ٣٢١ ، والتصريح ٣٢٨/٢ .

قال الأنباري : (والوجه الثالث : أنها إنما حذفت ؛ لأن ياء النسب قد تنزلت منزلة تـــاء التأنيث في **الفـرق** بين الواحد والجمع، ألا ترى أنهم قالوا : رُومِيّ ورُوم، وزِنجِيّ وزنج، **ففرقـوا** بين الواحد والجمع بياء النسب، كما فرقوا بتاء التأنيث بين الواحد والجمع في قولهم : نَخْلَة ونَخْل، وتَمْرَة وتَمْر، فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما، كما لم يجمعوا بين علامتي تأنيث).[1]

(١) أسرار العربية ٣٢٠ .

٤- جمع الوصف الذي على فَعِيل بمعنى مفعول

إذا كان الوصف على فَعِيل بمعنى فَاعِل، نحو : رَحِيم وكَرِيم، جاز جمعه جمع تصحيح، نحو : رَحِيمُون ورَحِيمَات وكَرِيمون وكَرِيمَات، وجاز جمعه جمع تكسير، نحو : رُحَمَاء وكُرَمَاء .

فإن كان الوصف على وزن فَعِيل بمعنى مفعول، نحو : جَرِيح فإنه لا يُجْمَع جمع تصحيح، بل يُجْمع جمع تكسير على : فَعْلَى، فيقال : جَرْحَى، ولا يقال : جَرِيحُون، ولا جَرِيحَات .(١)

وقد ذكروا وجهين لمنع جمع فَعِيل بمعنى مفعول جمعَ التصحيح :

الوجه الأول : أن العرب فعلت ذلك ؛ حملاً على المفرد، فكما أنهم **فَرَّقُوا** بين المذكر والمؤنث فيما كان على فَعِيل بمعنى فَاعِل، فقالوا في المذكر : رَحِيم، وفي المؤنث : رَحِيمَة، **فَرَّقُوا** بينهما في الجمع فقالوا : رَحِيمُون ورَحِيمات .

ولما لم يُفَرِّقُوا بين المذكر والمؤنث فيما كان على فَعِيل بمعنى مفعول فقالوا : رَجُلٌ جَرِيحٌ، وامرأةٌ جَرِيحٌ، كرهوا أن **يُفَرِّقُوا** بينهما في الجمع، فَكَسَّروهما على فَعْلَى، فقالوا : جَرْحَى، ولم يقولوا : جَرِيحُون، ولا جَرِيحَات .(٢)

قال ابن يعيش : (ولا يُجْمَعُ شَيءٌ من ذلك إذا كان مذكرًا بالواو والنون، كما لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء، فلا يقال: قَتِيلون، ولا جَرِيحَات ؛ لأنهم لم **يفصلوا** في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة، فكرهوا أن **يفصلوا** بينهما في الجمع، فيأتوا في الجمع بما كرهوا في الواحد، فاعرفه " اهـ).(٣)

الوجه الثاني : أنه لم يُجْمَع فَعِيل بمعنى مفعول جمع تصحيح ؛ **فرقًا** بينه وبين فَعِيل بمعنى فَاعِل.

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٢/٢ ، ٦٤٧/٣ – ٦٤٨ ، والمفصل ٢٤١ ، والتصريح ٢٨٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٣٢٠/١ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر ٣٢٠/١ .

(٣) شرح المفصل ٥١/٥ .

قال الرضي : (والذى بمعنى الفاعل يجمع جمع السلامة، نحـو : رَحِيمُـونَ ورَحِيمَـات، وَكَرِيمُونَ وكَرِيمَات ؛ فلم يجمع الذى بمعنى المفعول جمع السلامة ؛ **فرقًا** بينهما).[1]

وهذا ما يميل إليه الباحث ؛ لاشتماله على الأول، مع زيادة عدم تكلف حمله على غيره .

وإنما خُصَّ بجمع التصحيح فَعِيل بمعنى فاعل ؛ لأنه الأصل ؛ لكونه أكثر من فَعِيـل بمعـنى مفعول، ولأن الفاعل أشرف من المفعول، وجمع التصحيح أدل على الشرف ؛ لكون صيغة المفـرد فيه غير متغيرة .[2]

(١) شرح الشافية ١٤٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ١٤٨/٢ ، والأشباه والنظائر ٣٢٠/١ .

٥- جمع ما فيه ألف المقصور خامسة

إذا أردت جمع الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة، وكانت هذه الألف خامسة فمذهب سيبويه : أنه لا يجوز جمع ما هي فيه إلا بالألف والتاء ؛ **فرقًا** بينها وبين فَعْلاَء وفَعَالة وأخواتها وفَعِيلَة وفُعَالَة وذلك أنهم لو قالوا في جمع حُبَارَى : حَبَائِر وحَبَارَى، كما قالوا في تصغيرها : حُبَيِّر وحُبَيْرَى لالتبس حبائر بجمع فَعَالة، نحو سَحَابَة وسَحَائِب، وفَعِيلَة، نحو : صَحِيفَة وصَحَائِف، والتبس حَبَارَى بجمع فُعْلَى وفَعْلاَء نحو : حُبْلَى حَبَالَى، وصَحْرَاء صَحَارَى .[1]

قال سيبويه : (أما ما كان على فُعَالَى فإنه يجمع بالتاء، وذلك حُبَارَى وحُبَارَيَات، وسُمَانَى وسُمَانِيَات، ولُبَادَى ولُبَادِيَات، ولم يقولوا : حَبَائِر، ولا حَبَارَى، ولا حَبَار ؛ **ليفرقوا** بينها وبين فَعْلاَء وفعَالة وأخواتها وفَعِيلَة وفُعَالَة وأخواتها).[2]

والرأي في ذلك ما ذهب إليه الرضي ؛ إذ لم يرتض مذهب سيبويه هذا من كل وجه، بل ارتضاه من حيث السماع، وأنكره من حيث القياس، فقال – وقد أورد ما تقدم من كلام سيبويه – : (وفي التعليل نظرٌ ؛ لأن حُبَيِّرًا في التصغير يلتبس بنحو حُمَيِّر، وقَوَاصِع في الجمع يلتبس بجمع فاعلة، ولم يُبَال في الموضعين، فنقول : السماع كما ذهب إليه سيبويه، لكن لا يمنع القياس أن يقال في نحو حُبَارَى : حَبَائِر وحَبَارَى، كما في التصغير).[3]

---

(١) ينظر : الأصول ٣/٢٦ ، واللمع ٢١ ، وشرح ابن الناظم ٥٦٢ ، والهمع ٣/٣٦٢ .

(٢) الكتاب ٣/٦١٧ .

(٣) شرح الشافية ٢/١٦٥- ١٦٦ .

٦- تصغير عِيد وجمعه

الأصل أن ثاني المصغر المفتوح للتصغير يقلب واوًا وجوبًا، إن كان منقلبًا عنها، فيقال في قِيمَة وديمَة : قُوَيْمَة ودُوَيْمَة ؛ لأنهما من القوام والدوام، ويقال في نحو مُوقِن ومُوسِر : مُيَيْقِن ومُيَيْسِر ؛ لأنهما من اليقين واليسر .

وقد عدل العرب عن هذا الأصل، فقالوا في تصغير عِيد : عُيَيْد، وكان القياس أن تعود الياء في تصغيره إلى الواو، فيقال : عُوَيْد ؛ لأنه مشتق من العَوْد .[١]

ولم يَرِدْ سيبويه – رحمه الله – في العدول عن هذا الأصل على أن العرب إنما فعلوا ذلك ؛ حملاً على الجمع، فقالوا في التصغير عُيَيْد ؛ حملاً على قولهم في الجمع : أعياد . قال : (فأما عيدٌ فإن تحقيره : عُيَيْد ؛ لأنهم ألزموا هذا البدل، قالوا : أعْيَاد، ولم يقولوا : أعواد).[٢]

وقد اقتصر على هذا الذي أورده سيبويه كثير من النحويين، كابن السراج[٣]، والزمخشري[٤]، وابن الناظم ؛ إذ قال : (وقالوا في عِيد : عُيَيْد، وكان القياس : عُوَيْد ؛ لأنه من : عَادَ يَعُود، ولكن قالوا : عُيَيْد، فلم يردوه إلى الأصل ؛ حملاً على قولهم في الجمع : أعياد).[٥]

وذهب بعض النحويين إلى أنه لا داعي لجعل التصغير في ذلك محمولاً على الجمع، فالعدول عن الأصل في عُيَيْد ؛ **للفرق** بينه وبين تصغير عُود، وكذلك العدول في الجمع : أعياد ؛ **للفرق** بينه وبين جمع عُود، والتكسير والتصغير من واد واحد .[٦]

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٥٧/٣ ، واللمع ٢١٢– ٢١٣ ، واللباب ١٦٦/٢ ، ٣١٩ ، وشرح المفصل ١٢٤/٥ ، والشافية ٣٢ ، وشرح ابن الناظم ٥٦٢ ، والهمع ٣٧٩/٣ .

(٢) الكتاب ٤٥٧/٣ .

(٣) ينظر : الأصول ٥٨/٣ .

(٤) ينظر : المفصل ٢٥٤ .

(٥) شرح ابن الناظم ٥٦٢ .

(٦) ينظر : اللباب ١٦٦/٢ ، ٣١٩ ، وتوضيح المقاصد ١٤٣٣/٥ ، والتصريح ٣٢٢/٢ .

قال المرادي : (وشذ في عيد عُيَيْد، وجه شذوذه أنهم صغروه على لفظه، ولم يردوه إلى أصله، وقياسه : عُوَيْد ؛ لأنه من : عَادَ يَعُود، فلم يردوا الياء إلى الأصل . قال الشارح : حملاً على قولهم في جمعه : أعياد[1] قلت : وقال غيره : فيه نظرٌ ؛ لأنهم قالوا : جمعوه على أعْيَاد ؛ **فرقًا** بينه وبين جمع عُود، فينبغي أن يقال : وصغروه على عُيَيْد ؛ فرقًا بينه وبين تصغير عُود، ولا حاجة إلى جعل أحدهما محمولاً على الآخر). [2]

وعلى هذا يكون وجه الشبه بين عُيَيْد وأعْيَاد من حيث الإجراء على اللفظ ؛ **للفرق** به بين جمعه وتصغيره في الموضعين وبين جمع عود وتصغيره . [3]

قال العكبري : (فأما عِيد فتقول فيه : عُيَيْد، كما تقول في جمعه : أعْيَاد، وأصلها واو، ولكنها أبدلت بدلاً لازمًا ؛ **ليفرق** به بين جمعه وتصغيره في الموضعين وبين جمع عود وتصغيره، فتقول في عُود : أعواد وعُوَيْد، وفي عيد : أعْيَاد، وعُيَيْد). [4]

وهذا ما تطمئن إليه النفس ؛ لاشتماله على الأول، مع زيادة عدم تكلف حمله على غيره .

---

(١) يعني بالشارح ابن الناظم . ينظر : شرح الألفية لابن الناظم : ٥٦٢ .

(٢) توضيح المقاصد ١٤٣٣/٥ .

(٣) ينظر : الهمع ٣٧٩/٣ .

(٤) اللباب ١٦٦/٢ .

٧- تصغير المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التأنيث

إذا صُغِّرَ الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس سواء أكان ثلاثيًا في الحال، أم في الأصل، أم في المآل .

فالثلاثي في الحال، نحو : هند، ودَار، وسِنّ، تقول في تصغيرها : هُنَيْدَة، ودُوَيْرَة، وسُنَيْنَة .

والثلاثي في الأصل، نحو : يَد، تقول في تصغيره : يُدَيَّة . والثلاثي في المآل نوعان :

أحدهما : ما كان رباعيًا بمدة قبل لام معتلة، فإنه إذا صُغِّرَ تلحقه التاء، نحو : سَمَاء وسُمَيَّة ؛ وذلك لأن الأصل فيه : سُمَيْيِي – بثلاث ياءات – الأولى : ياء التصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب، وهو حذف إحدى الياءات الثلاث عند اجتماعها في الطرف، فبقي الاسم ثلاثيًا، فلحقته التاء، كما تلحق الثلاثي المجرد .

والآخر : ما صُغِّرَ تصغير ترخيم[1] مما أصوله ثلاثة، نحو : حُبْلَى، تقول في تصغيره : حُبَيْلَة، والأصل فيه : حُبَيْلَى، حذفت الألف ؛ للترخيم، فصار الاسم المؤنث ثلاثيًا بلا علامة، فجيء بتاء التأنيث في آخره .[2]

وقد ذكروا أنه لا يستغنى عن هذه التاء في غير شذوذ إلا عند خوف **اللبس** .[3]

---

(١) نوع من التصغير ، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد ، فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِّرَ على فُعَيْل ، وإن كانت أصوله أربعة صُغِّرَ على فُعَيْعِل ، فتقول في معطف : عُطَيْف ، وفي حمدان حُمَيْد ، وفي قرطاس : قُرَيْطِس . ينظر : توضيح المقاصد ١٤٣٦/٥، والأشموني ١٦٩/٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٤٠/٢ ، ٢٧١ ، واللمع ٢١٧ ، وشرح الكافية الشافية ١٩١٣/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٤٨٣/٥/٥ ، والتصريح ٣٢٣/٢ ، والأشموني ١٧٠/٤– ١٧١

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٩١٣– ١٩١٤ ، وشرح ابن الناظم ٥٦٤ ، وشرح الشافية ٢٣٧/١ ، والارتشاف ٣٧٥/١– ٣٧٦ .

فمما شذ قولهم في تصغير ذَوْد، وحَرْب، وقَرْس، ونَعْل، وضُحَى : ذُوَيْد وحُرَيْب، وقُوَيْس، ونُعَيْل، وضُحَيّ .(١)

وإنما قالوا في تصغير ضُحى للأنثى : ضُحَيّ، بغير تاء ؛ إذ لو قيل : ضُحَيَّة **لالتبس** بتصغير ضَحْوَة .(٢)

قال النحاس : (والضحى مؤنثة تصغرها العرب بغير هاء ؛ لئلا يشبه تصغيرُها تصغيرَ ضَحْوَة، بمعنى المصدر).(٣)

ومما تُرِكَ تأنيثه **للفرق** بينه وبين ما فيه التاء قولهم في تصغير الجمع من نحو شَجَر وبَقَر : شُجَيْر، وبُقَيْر ؛ إذ لو قيل : شُجَيْرَة، وبُقَيْرَة، **لالتبس** بتصغير المفرد : شَجَرَة، وبَقَرَة .

وقولهم في تصغير خَمْس من أسماء العدد المؤنث : خُمَيْس ؛ إذ لو قيل : خُمَيْسَة لالتبس بتصغير خَمْسَة من أسماء العدد المذكر .

قال المرادي : (ولا تلحق – أيضًا – بِضْعًا وعَشْرًا، وما دونهما من عدد المؤنث، بل يقال : بُضَيْع وعُشَيْر ؛ إذ لو قيل : بُضَيْعَة وعُشَيْرَة، لتوهم أن ذلك عدد مذكر).(٤)

---

(١) ينظر : شرح الشافية ١/٢٤١– ٢٤٢ .

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ٧٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩١٣– ١٩١٤ ، وشرح الشافية ١/٢٤٣ ، والارتشاف ١/٣٧٥– ٣٧٦ ، وشرح ابن عقيل ٤/١٥٠ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٢ .

(٤) توضيح المقاصد ٥/١٤٣٨ .

٨- النسب إلى البحرين

يُحْذف من المنسوب ما فيه من علامة التثنية، فيقال في النسب إلى من اسمه زيدان، معربًا بالحروف ــ أي : بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا جرًا ــ : زَيْدِيّ، بالرد إلى المفرد، وحذف علامة التثنية ؛ لئلا يجتمع على الاسم إعرابان : إعراب بالحروف، وإعرابٌ بالحركات في ياء النسب، ولأن ألف المثنى وياءه حرفا إعراب، ولا يكون الإعراب في الوسط .

وحُذِفَت النون ؛ تبعًا لما قبلها ؛ لأنهما زيادتان زيدتا معًا، فيحذفان معًا، ولدلالتها على تمام الكلمة، وياء النسب كجزء من أجزائها .[1]

وأما ما ورد عن العرب من أنهم قالوا في النسب إلى البحرين[2] التي هي مدينة : " بَحْرَانِيّ " فهو شاذٌ، والقياس : بَحْرِيّ، برده إلى مفرده، ثم النسب إليه، صرح بذلك سيبويه ــ في شواذ النسب، وقال : (كان القياس أن يقولوا : بَحْرِيّ).[3]

وإنما قالوا : بَحْرَانِيّ في النسب إلى البحرين، ولم يقولوا : بَحْرِيّ ؛ **ليفرقوا** بينه وبين النسب إلى البحر ؛ حكى الزجاجي في مجالسه عن اليزيدي أنه اجتمع مع الكسائي بحضرة المهدي قبل أن يستخلف، فأقبل المهدي على اليزيدي، (فقال : كيف نسبوا إلى البحرين، فقالوا : بحرانيّ، أو إلى الحصنين، فقالوا : حصنيّ ؟ فقلت : أيها الأمير، لو قالوا في النسب إلى البحرين : بحري لالتبس فلم يُدْر النسبةُ إلى البحرين وضعت أم إلى البحر ؟ فزادوا ألفًا ونونًا **للفرق** بينهما، كما قالوا في النسب إلى الروح : روحاني، ولم يكن للحصنين شيء يلتبس به، فقالوا: حصنيّ، على

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٣٦/٣ ، والأصول ٨١/٣ ، والمفصل ، وشرح الشافية ٩/٢ ــ ١٠، وتوضيح المقاصد ١٤٥٢/٥ ، والتصريح ٣٢٩/٢ .

(٢) قال ياقوت في معجم البلدان ٣٤٦/١ : (البحرين : هكذا يتلفظ بها في حال الرفع والنصب والجر ، ولم يسمع على لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الزمخشري قد حكى أنه بلفظ التثنية فيقولون : هذه البحران ، وانتهينا إلى البحرين ، ولم يبلغني من جهة أخرى).

(٣) الكتاب ٣٣٦/٣ .

القياس، فسمعت الكسائي يقول لعمر بن بزيع : لو سألني الأمير لأجبته بأحسن من هذه العلة، فقلت : أصلح الله الأمير، إن هذا يزعم أنك لو سألته أجاب بأحسن من جوابي، فقال : قد سألته، فقال : أصلح الله الأمير، كرهوا أن يقولوا : حصناني ؛ فيجمعوا بين نونين، ولم يكن في البحرين إلا نون واحدة، فقالوا : بحراني لذلك، فقلت : فكيف تنسب إلى رجل من بني جنّان، وإن لزمت قياسك قلت : جنيّ، فجمعت بينه وبين المنسوب إلى الجن، وإن قلت : جنانيّ، رجعت عن قياسك، وجمعت بين ثلاث نونات).[1]

وأما من أجرى المثنى مجرى " حَمْدَان " في لزوم الألف والإعراب على النون، فإنه لا يحذف منه علامة التثنية، ويقول في النسب إلى من اسمه زيدان : زَيْدَانِيّ، بالنسب إليه على لفظه، كما يقول في النسب إلى حمدان : حَمْدَانِيّ .

وعلى هذا يكون ما ورد من قولهم في النسب إلى البحرين : بَحْرَانِيّ ـــ ليس بشاذ، بل جاء على لغة من جعل المثنى المسمى به معربًا بالحركات على النون .[2]

(١) مجالس العلماء للزجاجي ٢٨٨ ـــ ٢٨٩ .

(٢) ينظر :شرح الشافية ٩/٢ ـــ ١٠، وتوضيح المقاصد ١٤٥٢/٥ ، والتصريح ٣٢٩/٢ .

٩- النسب إلى اليمن والشام

ورد عن العرب في النسب إلى اليمن والشام ثلاثة أوجه :

١- يَمَنِيّ وشَامِيّ، بالنسب إليهما على اللفظ، وهذا هو الأصل .

٢- اليَمَانِي والشَّآمِي، بحذف إحدى ياءي النسب، وزيادة ألف قبل الآخر ؛ عوضًا منها، فصار كل منهما منقوصًا، فقالوا : اليَمَانِي والشَّآمِي، ورجل يَمَانٍ وشَآمٍ، ورأيت يَمَانِيًا وشَآمِيًا .

٣- يَمَانِيٌّ وشَآمِيٌّ، بالجمع بين ياء النسب، وزيادة الألف قبلها[١] وفي توجيهه ثلاثة أقوال :

الأول : أنهم قالوا : يَمَانِيٌّ وشَآمِيٌّ ؛ **للفرق** بين المنسوب إلى اليمن أو الشام، وبين المنسوب إلى يَمَان أو شَآم، فـ " يَمَنِيّ، أو شَامِيّ " نسبة إلى اليمن أو الشام و" يَمَانِيّ أو شَآمِيّ " نسبة إلى " يَمَان أو شَآم " أي : شخص أو موضع منسوب إلى اليمن أو الشام، فينسب الشيء إلى هذا الاسم أو المكان المنسوب .[٢]

وهذا ما ذهب إليه سيبويه[٣]، واقتصر عليه ابن السراج[٤]، واختاره الصيمري[٥]، وابن مالك ؛ إذ قال : (ومن العرب من يقول : يَمَانِيّ وشَآمِيّ، كأنه جمع بين العوض والمعوض منه، والأجود أن يكون قائل هذا نَسَبَ إلى المنسوب، ومن ذلك قول الشاعر :

تَرْهَبُ السَّوْطَ فِي اليَمِينِ وَتَنجُو كَالْيَمَانِيِّ طَارَ عَنْهُ العَفَاءُ[٦])[٧]

---

(١) ينظر : شرح الشافية ٢/٨٣ – ٨٤ ، والارتشاف ١/٦٣٤- ٦٣٥ ، والهمع ٣/٤٠٨ .

(٢) ينظر : التبصرة ٢/٥٨٩ ، وشرح الشافية ٢/٨٣ ، والهمع ٣/٤٠٨ ..

(٣) الكتاب ٣/٣٣٨ .

(٤) الأصول ٣/٧٤ .

(٥) التبصرة : ٢/٥٨٩ .

(٦) البيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله .

(٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٩٦٠ .

الثاني : أنه من الجمع بين العوض والمعوض منه، كما جاء على لسان ابن مالك فيما سلف من عبارته، والجمع بين العوض والمعوض منه لا يجوز إلا شذوذًا .[1]

وعلى هذا اقتصر أبو حيان ؛ حيث قال : (وقالت العرب في النسب إلى اليمن والشام : يَمَنِيّ وشَامِيّ على اللفظ، ثم حذفوا إحدى ياءي النسب، وزادوا ألفًا قبل اللام عوضًا منها، وصار منقوصًا، فقالوا: اليَمَانِي والشَّآمِي، ورجل يَمَانٍ وشَآمٍ، ورأيت يَمَانِيًا وشَآمِيًا، وشذ الجمع بين ياءي النسب والألف).[2]

الثالث : أن الألف في يَمَانِيّ للإشباع، وشَآمِيّ محمولٌ على يَمَانِيّ . قال الرضي : (ويجوز أن يكون يَمَانِيٌّ وشَآمِيٌّ جمعًا بين العوض والمعوض منه، وأن يكون الألف في يَمَانِيٌّ للإشباع، كما في قوله :

يَنبَاعُ مِن ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ[3]

وشَآمِيٌّ محمولٌ عليه).[4]

والرأي في ذلك أن حمل ما ورد من نحو : يَمَانِيّ وشَآمِيّ على أنه من الجمع بين العوض والمعوض عنه، أو على الإشباع غيرُ مرضي ؛ لأن كلاً منهما إنما يصار إليه عند ضرورة الشعر، كما صرح بذلك السيوطي[5] وظاهر حكاية سيبويه عن بعض العرب أنهم قالوا ذلك في النثر، كما قالوا : بَحْرَانِيّ في النسب إلى البحرين التي هي مدينة، وإن (كان القياس أن يقولوا : بَحْرِيّ).[6] برده إلى مفرده ثم النسب إليه .

---

(١) ينظر : شرح الشافية ٨٣/٢ ، والهمع ٤٠٨/٣ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٦٣٤/١- ٦٣٥ .

(٣) صدر بيت من الكامل ، وعجزه : زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المَكْدَمِ

وهو لعنترة بن شداد العبسي في : ديوانه ٨٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية للبغدادي : ٢٤/٤ - ٢٥.

(٤) ينظر : شرح الشافية ٨٣/٢ - ٨٤ .

(٥) ينظر : الهمع ٤٠٨/٣ .

(٦) الكتاب ٣٣٦/٣ .

وهذه عبارة سيبويه : (ومنهم من يقول : تَهامِيّ ويمانِيّ وشآميّ، فهذا كبحْرَانِيّ وأشباهه مما غير بناؤه في الإضافة).[1]

وعلى هذا فالمختار ما ذهب إليه سيبويه، ومن وافقه من أنهم قالوا : يَمَانِيٌّ وشَآمِيٌّ ؛ **للفرق** بين المنسوب إلى اليمن أو الشام وبين المنسوب إلى يَمَان أو شَآم ؛ إذ لا استثقال فيه، إنما يكون الثقل في النسب إلى رجل اسمه يَمَنِيّ، لو لم تحذف الياء المشددة .[2]

قال ابن السراج : (تقول في رجل اسمه يمان : يمانِيّ ؛ لأنك لو أضفت إلى رجل اسمه يَمَنِيّ لأحدثت ياءين سواهما وحذفتهما).[3]

(١) الكتاب ٣٣٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ٨٣/٢ .

(٣) الأصول ٧٤/٣ .

١٠- الزيادة في الخط

من سَنَن العرب في كلامهم أنهم يزيدون في الخط حروفًا ؛ للفرق، وكان ذلك يُحْتَاجُ إليه قبل حدوث الشَّكْل والنَّقْط، ثم استمر أكثرهم عليه، ومما زيد للفرق :

١ــ الألف في مائة :

لا خلاف في أن الألف لا تزاد بعد الميم في جمع مائة . قال السيوطي : (واتفقوا على أنها لا تزاد في الجمع، نحو : مئات ومئون).[١]

وزيدت الألف في مائة ؛ **للفرق** بينها وبين " منه " . وكانت الزيادة من حروف العلة ؛ لأنها تكثر زيادتها، وكانت ألفًا ؛ لأنها تشبه الهمزة، ولأن الفتحة من جنس الألف، ولم تكن ياءً ؛ لأنه كان يجتمع حرفان مثلان، ولا واوًا ؛ لاستثقال الجمع بين الياء والواو .

وجعل **الفرق** في مائة دون منه : إما لأن مائة اسمٌ، ومنه حرفٌ، والاسم أحمل للزيادة من الحرف، وإما لأن المائة محذوفة اللام ؛ يدل على ذلك " أمأيت الدارهم "، فجعل الفرق في مائة بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال .

وقيل : كانت هذه الألف في مائة أولى منها بـ " منه " ؛ لأن أصل مائة : مئية .[٢]

والحق ما ذهب إليه الكوفيون من أن التعليل بأن مائة اسمٌ، ومنه حرفٌ ضعيف ؛ لأنهما جنسان مختلفان، **والفرق** ينبغي أن يجعل في متحد الجنس ؛ يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين " فئة، وفيه " لاختلاف الجنس . قالوا : وإنما زيدت **فرقًا** بينها وبين " فئة، ورئة " في انقطاع لفظها في العدد، وعدم انقطاع فئة ورئة ؛ لأنك تقول : تسع مائة، ولا تقول : عشر مائة، بل تقول : ألف، وتقول : تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات وعشر رئات فلا ينقطع ذكرها به في التعشير، فلما خالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخط .[٣]

---

(١) الهمع ٥١٨/٣ .

(٢) ينظر :اللباب ٤٨٧/٢ ، وشرح الشافية ٣٢٧/٣ ، والهمع ٥١٨/٣ .

(٣) ينظر : اللباب ٤٨٧/٢ ، وشرح الشافية : ٣٢٧/٣ ، والهمع ٥١٨/٣ .

وأما الألف في مائتين فمنهم من يزيدها ؛ لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع، ومنهم من لا يزيدها كما لم يزدها في الجمع ؛ لأن موجب الزيادة قد زال .[1]

٢ــ الألف بعد واو الجماعة المتطرفة المتصلة بالفعل :

تزاد الألف بعد واو الجماعة المتطرفة المتصلة بفعل ماض وأمر نحو : ضَرَبُوا واضْرِبُوا، ولا تزاد بعد غير واو الجماعة نحو : يغزو ويدعو خلافا للفراء فإنه يجيز أن يلحق في حالة الرفع خاصة، وللكسائي في حالة النصب نحو : لن يغزوا زيد، بالألف، ولن يغزوك بلا ألف ؛ **فرقًا** بين الاتصال والانفصال، ولا بعد واو الجماعة غير المتطرفة، نحو : ضَرَبُوك واضْرِبُوه، ولا بعد واو الجماعة المتطرفة المتصلة باسم، نحو : ضاربو زيدٍ ؛ لعدم لزوم هذه الواو .

وأجاز الكوفيون لحاقها، فيكتبون نحو : ضاربوا زيدٍ وهموا، بالألف كما ترى، وكذا : بنوا زيدٍ، بخلاف : أبو زيدٍ وأخو زيدٍ .

واختلف البصريون في إلحاقها بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرفة، نحو : لن يضربوا، فالأخفش يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف، وبعض البصريين لا يلحقها .

وقد اختلفوا في سبب زيادتها، فقال الخليل : لما كان وضعها على المد، وعلى ألا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألف ؛ لأن فصل صوت المد بها ينتهي إلى مخرج الألف .

وقال بعضهم : فصلوا بها بين الضمير المنفصل والضمير المتصل، نحو : ضربوهم، إذا كان الضمير مفعولاً لم يكتبوا الألف، وإذا كان تأكيدًا كتبوها ؛ **فرقًا** بين الضميرين، وبترك الألف في خط المصحف في : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾[2] استدلوا على أن الضمير مفعول، وأنه ليس ضمير رفع منفصلاً توكيدًا لواو الجمع، ثم اطردت زيادة هذه الألف في كل واو جمع، وإن لم يلحقها ضمير .

وذهب الأخفش وابن قتيبة إلى أنها **فُصِلَ** بها بين واو الجماعة وواو النسق نحو : كفروا، وردوا، وجاءوا، ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها، هذا هو الأصل، ثم حذفوا على

---

(١) ينظر : شرح الشافية : ٣٢٨/٣ ، والهمع ٥١٨/٣ .

(٢) من الآية : ٣ من سورة المطففين .

ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها، نحو : ضربوا ؛ ليكون الباب واحدًا ؛ ولهـذا لم تلحـق بالمفرد نحو : يدعو؛ لأنها لاتصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجماعة ؛ ولذلك سموا هذه الألف ألف الفصل .

وعلل مذهب الفراء بأنها زيدت ؛ **للفرق** بين الواو المتحركة والواو الساكنة .

وعلل مذهب الكسائي بأنها زيدت ؛ **فرقًا** بين الاسم والفعل . وقال بعضهم : **فرقوا** بها بين الواو الأصلية والواو الزائدة .(١)

والذي تطمئن إليه النفس في ذلك ما ذهب إليه الخليل من أنها زيدت بعد واو الجماعـة ؛ لأن هذه الواو لما كان وضعها على المد وعلى ألا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألـف ؛ لأن فـصل صوت المد بها ينتهي إلى مخرج الألف .

وإنما كان المختار تعليل الخليل ؛ لأن ما عداه من التعليل **بالفرق** بين الضمير المنفـصل والمتصل، أو بين وواو الجماعة وواو النسق، أو بين الواو المتحركة الساكنة، فهذا وأمثاله إنما يدرك بقرائن الكلام، ودلالات السياق، لا بزيادة الألف .

٣ــ الواو في " أولئك، وأولو، وأولات، وأُوخَيَّ :

أما أولئك فتضافرت النصوص على أنهم زادوا الواو فيها ؛ **فرقًا** بينها وبين إليك، وكانت الواو أولى من الياء ؛ لمناسبة ضمة الهمزة، ومن الألف ؛ لاجتماع مثلين، وجعل الفرق في أولئك ؛ لأن الزيادة في الأسماء أكثر، ولأن أولئك قد حذف منه ألف، فكانت الزيادة فيـه أولى ؛ ليكـون كالعوض من المحذوف .

وزعم الكوفيون أن ذلك ؛ **للفـرق** بينها وبين أولئك الاسمية لأن إلى قد تستعمل اسمًـا، حكوا من كلام العرب : انصرفت من إليك، وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في المتحـد الجنس، وهذا ما يركن إليه الباحث .

---

(١) ينظر زيادة الألف المتطرفة في : علل النحو لابن الوراق ٢٥٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٧٧/٤ ــ ١٧٨ ، واللباب : ٤٨٧/٢ ، والشافية ١٤٣ ، والهمع : ٥١٥/٣ : ٥١٨ .

وأما واو " أولو وأولات " فزيدت ؛ **للفرق** بين " أولي " في حالة النصب والجر وبين " إلى " الجارة، وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجر، وحمل التأنيث في أولات على التذكير في أولي .

وأما واو " أوخي " في حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط ؛ **فرقًا** بينها وبين أخي المكبر.

وكانت الزيادة في التصغير ؛ لأنه فرع والفروع أحمل للزيادة ولأنه قد يغير لأجل التصغير، والتغيير يأنس بالتغيير .

وكانت واوًا ؛ لمناسبة ضمة الهمزة، وأكثر أهل الخط لا يزيدونها ؛ لأن التصغير فرع من التكبير، وليس ببناء أصلي .[1]

٤ــ الواو في " عَمْرو " :

وأما عمرو فإن الواو زيدت فيه ؛ **فرقًا** بينه وبين عُمَرَ .[2] قال العكبري : (فمما زيد **للفرق** كتابتهم عَمْرًا بالواو في الرفع والجر إذا لم يضف ؛ **ليفرق** بينه وبين عُمَرَ).[3]

وقال ابن الحاجب : (وزادوا في " عَمْرٍو " واوًا ؛ **فرقًا** بينه وبين " عُمَرَ " مع الكثرة ؛ ومِن ثَمَّ لم يزيدوه في النصب).[4]

---

(١) ينظر زيادة الواو في (أولئك وأولو وأولات وأوخي) في : الشافية ١٤٣ــ ١٤٤ ، والهمع ٥١٦/٣ .

(٢) ينظر : شرح الشافية : ٣٢٧/٣ ، والهمع : ٥١٩/٣ .

(٣) اللباب : ٤٨٧ .

(٤) الشافية ١٤٣ .

المبحث الثاني : الفصل في علة الفرق بالحذف دراسة تصريفية

١- حذف الياء من مصدر فَعَّل المعتل اللام

إذا كان الفعل على وزن فَعَّلَ، فإما أن يكون صحيحًا، أو معتل اللام .

فإن كان صحيحًا فقياس مصدره على تَفْعِيل، نحو : قَدَّسَ تَقْدِيسًا، ومنه قوله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[١]

وإن كان معتل اللام فقياس مصدره كذلك، ولكن تحذف ياء التفعيل، ويعوض عنها التاء الدالة على التأنيث ؛ لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة، فيصير بعد الحذف والتعويض على تَفْعِلَة، نحو : زَكَّى تَزْكِيَة، ووَصَّى تَوْصِيَة، وعَزَّى تَعْزِيَة .

وإنما كان القياس في مصدر المعتل أن يكون على تَفْعِلَة، بحذف الياء ؛ **للفرق** بينه وبين مصدر الصحيح .[٢]

وإنما قيل : إن المحذوف ياء التفعيل، لا الياء التي هي لام الكلمة ؛ قياسًا على قولهم في مصدر كَرَّمَ : تَكْرِمَة[٣] ؛ فإنه لم يحذف فيها شيء من الأصول، ولأنها مدة لا تتحرك، فلما كانت الياء في نحو : تَعْزِيَة متحركة، دل على أن المحذوف إنما هو المدة، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة ؛ لأجل تاء التأنيث .[٤]

---

(١) من الآية :١٦٤ من سورة النساء .

(٢) ينظر : الأصول ١٢٣/٣ ، والتبصرة ٧٧٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٣ ، والتصريح ٧٥/٢ ، والهمع ٣٢٤/٣ ، والأشموني ٣٠٧/٢ – ٣٠٨

(٣) جاء عن العرب تَفْعِلَة في مصدر فَعَّلَ الصحيح ، وذلك في ألفاظ مسموعة ، نحو : تَبْصِرَة وتَجْرِبَة ، وتَكْرِمَة ، هذا إن كان الصحيح سالمًا ، كما مثل ، فإن كان مهموزًا فمصدره على تَفْعِيل وعلى تَفْعِلَة ، نحو : خَطَّأَ تَخْطِيئًا وتَخْطِئَة ، وجَزَّأَ تَجْزِيئًا وتَجْزِئَة ، وتفعيل فيه أكثر وأجود . قال الرضي في شرح الشافية ١٦٤/١(وظاهر كلام سيبويه أن تفعلة لازم في المهموز اللام كما في الناقص ، فلا يقال تخطيئًا وتهنيئًا) وينظر الكتاب ٢٧١/٤ ، ٣٣٦ ، والأصول ١٣٢/٣ ، والارتشاف ٤٩٨/٢ – ٤٩٩ ، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٣ ، والتصريح ٧٥/٢.

(٤) ينظر : شرح الشافية ١٦٥/١ .

وخص المعتل اللام بحذف الياء ؛ تخفيفًا للثقل الناشيء من اجتماع الياءين في آخر الكلمة ؛ ولذا حكموا بشذوذ مجيء مصدر المعتل على تَفْعِيل[1] في قول الشاعر :

بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنزِيًا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا[2]

قال الرضي : (وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تَفْعِلَة لا غير، وذلك بحذف الياء الأولى وإبدال الهاء منها ؛ لاستثقال الياء المشددة، وقد جاء التشديد في الضرورة، كما في قوله :

فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنزِيًا كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا).[3]

(١) ينظر : الأصول ١٣٢/٣ ، والمفصل ٢٨٠ ، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣ ، والأشموني ٣٠٧/٢.

(٢) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في :الخصائص ٣٠٢/٢ ، والتبصرة ٧٧٥/٢ ، والمفصل ٢٨٠ والارتشاف ٤٩٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ٨٦٨/٣ ، وشرح الشواهد الكبرى للعيني ٣٠٧/٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية للبغدادي : ٦٧/٤ .

(٣) شرح الشافية ١٦٤/١- ١٦٥ .

٢- حذف نون التوكيد الخفيفة عند التقاء الساكنين

إذا التقى ساكنان، ولم يكن الأول منهما حرف مد وجب تحريكه[١] بالفتح[٢] ؛ لأن سكونه مانعٌ من التلفظ بالساكن الثاني فيزال ذلك المانع بتحريكه .

ويستثنى من ذلك نون التوكيد الخفيفة إذا التقت من ساكن آخر فإنها تُحْذَف ؛ **للفرق** بينها وبين التنوين ؛ لأن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يُحْذَف قياسًا إلا في ابن وابنة إذا كانا نعتين لعلم، وكانا مضافين لعلم آخر .

وإنما حُذِفَ التنوين من الموصوف بابن وابنة على الوجه المذكور ؛ لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه، واللفظ إذا كثر استعماله طُلِبَ التخفيف فيه فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه ؛ طلبًا للخفة، والنون الخفيفة إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياسًا ؛ قصدًا **للفرق** بينها وبين التنوين .[٣]

قال الرضي : (اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مدة وجب تحريكه ... ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفة في نحو قوله :

---

(١) وتحريك الأول مشروطٌ بألا يحصل من تحريكه نقض الغرض ، وإلا وجب تحريك الثاني بالفتح وهذا في الفعل فقط ، نحو : انطَلْقَ ، وأصله : انطَلِقْ ، أمرٌ من الانطلاق ، فشُبِّهَ " طَلِق " بـ " كَتِف " في لغة تميم ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حُرِّكَ الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضًا للغرض . ينظر : شرح الشافية : ٢/٢٣١- ٢٣٢ .

(٢) واختير فتح ثاني الساكنين على الكسر الذي هو الأصل في تحريك الساكنين ؛ لتنزيه الفعل عنه ولأن الضم لا يصار إليه في دفع الساكنين لثقله إلا للإتباع ، كما في منذُ ، وقيل : إنما فتح إتباعًا لحركة ما قبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف . ينظر : شرح الشافية : ٢/ ٢٣٨

(٣) ينظر : الكتاب ٣/٥٢٣ ، والمقتضب ٣/١٨- ١٩والأصول ٢/٢٠٢، وشرح الشافية ٢/٢٣٣

لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَن تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ .[1]

فإنه يُحْذَف – كما ذكرنا في شرح الكافية[2] – **فرقًا** بينها وبين التنوين).[3]

أي : الأصل " لا تهينَن " بنونين : الأولى مفتوحة، وهي لام الكلمة، والأخرى ساكنة، وهي نون التوكيد الخفيفة، فلما وقع بعدها ساكن آخر، وهو لام التعريف في قوله : " الفقير " حذفت نون التوكيد ؛ للتخلص من التقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها ؛ لكونها مع المفرد المذكر .[4]

وإنما حذفوا نون التوكيد الخفيفة إذا لاقت ساكنًا، ولم يحذفوا التنوين مع التقاء الساكنين في نحو : محظورًا انظر ؛ لأمرين :

الأول : أن التنوين لازمٌ للاسم المتمكن في الوصل إذا خلا عن المانع، وهو الإضافة واللام، بخلاف النون الخفيفة، فإنها قد تترك من الفعل بلا مانع .

الثاني : أن ما يلحق الاسم أقوى مما يلحق الفعل ؛ لأن الاسم أقوى من الفعل، فكان ينبغي أن يكون للتنوين فضل على النون اللاحقة للفعل ؛ إظهارًا لشرفه ؛ لكونه من خواص الشريف، وهو الاسم، فلما اضطروا عند التقاء الساكنين إلى التحريك أو الحذف، أجروا التنوين على الأصل في

---

(١) البيت من المنسرح ، وقد حذف من أوله سبب خفيف ، وقد يكون من الخفيف ، وهذا على رواية : (لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَن تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ)

وهو للأضبط بن قريع الجاهلي في : البيان والتبيين ٥٤٤/١ ، والأغاني ١٣٤/١٨، والعيني ٢٢٥/٣ ، وبلا نسبة في الجمل ٣٣٣/١، واللمع ٢٠١ ، وشرح المفصل ٤٣/٩

وقد جاءت الرواية في البيان والتبيين والأغاني (لاَتَحْقِرَنَّ الفَقِيرَ) ويروى (وَلاَ تُعَادِ) ولا شاهد في البيت على هاتين الروايتين . قال البغدادي في الخزانة ٤٥٠/١١ : (ورواه الجاحظ في البيان لاَ تَحْقِرَنَّ الفَقِيرَ ، ورواه غيره : وَلاَ تُعَادِ الفَقِيرَ ، فلا شاهد فيه .

(٢) شرح الكافية ٤٠٦/٢ .

(٣) شرح الشافية ٢٣١/٢– ٢٣٢ ..

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤٤/٩ ، وشرح الكافية الشافية ١٤١٨/٣ .

التخلص من التقاء الساكنين، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مدة، وأجروا النون على خلاف الأصل، وهو حذف أول الساكنين، مع أنها ليست مدة ؛ **فرقًا** بينها وبين التنوين .[1]

والثاني أظهر ؛ ولذا اقتصر عليه سيبويه فقال : (وإذا كان بعد الخفيفة ألف ولام، أو ألف الوصل ذهبت كما تذهب واو " يَقُل " ؛ لالتقاء الساكنين، ولم يجعلوها كالتنوين هنا، فرقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوى ؛ لأن الاسم أقوى من الفعل وأشد تمكنًا).[2]

وارتضى ابن السراج هذا الذي ذكره سيبويه، فلم يزد شيئًا عليه، وهذه عبارته : (ذكر النون الخفيفة : النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم، فلا يجوز الوقف عليها، كما لا يجوز الوقف على التنوين، تقول : اضربنْ زيدًا، إذا وصلت، فإذا وقفت قلت : اضربَا، كما تقول : ضربت زيدًا في الوقف، وقد فرقوا بين التنوين والنون الخفيفة بشيء آخر بأن الخفيفة لا تُحَرَّك لالتقاء الساكنين، والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين، فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت ؛ لأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل).[3]

---

(١) ينظر : المقتضب ١٨/٣ ، وشرح المفصل ٤٤/٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠٦/٢ ، وحاشية يس على التصريح ٢٠٨/٢ .

(٢) الكتاب ٥٢٣/٣ .

(٣) الأصول ٢٠٢/٢ .

٣- رجحان حذف الألف في النسب إلى نحو (حُبْلَى)

إذا كانت ألف المقصور رابعة، ثاني ما هي فيه ساكنٌ، فإما أن تكون زائدة للتأنيث، نحو : حُبْلَى، أو للإلحاق، نحو : عَلْقَى، فإنه ملحق بجعفر، أو منقلبة عن أصل واو، نحو : مَلْهَى ؛ فإنه من اللهو، أو منقلبة عن أصل ياء، نحو : مَرْمَى ؛ فإنه من الرمي .

وإذا أردنا النسب إلى الاسم المقصور، وكانت ألفه رابعة، ثاني ما هي فيه ساكنٌ، جاز لنا في هذه الألف ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : الحذف، فتقول في النسب إلى ما تقدم : حُبْلِيّ وَعَلْقِيّ ومَلْهِيّ ومَرْمِيّ .

الوجه الثاني : القلب واوًا ؛ فتقول : حُبْلَوِيّ وَعَلْقَوِيّ ومَلْهَوِيّ وَمَرْمَوِيّ .

الوجه الثالث : القلب واوًا مع زيادة ألف قبل الواو، فتقول : حُبْلاَوِيّ وَعَلْقَاوِيّ ومَلْهَاوِيّ وَمَرْمَاوِيّ .

على أن الأرجح في الزائدة للتأنيث الحذف ؛ تشبيهًا بتاء التأنيث ؛ لزيادتها ويليه القلب واوًا ؛ تشبيهًا بالمنقلبة عن أصل، ثم القلب واوًا مع زيادة ألف قبل الواو، تشبيهًا بألف التأنيث الممدودة، فتقول في النسب إلى حُبْلَى على الترتيب المذكور : حُبْلِيّ، حُبْلَوِيّ، حُبْلاَوِيّ .[1]

والأرجح في المنقلبة عن أصل، والملحقة : القلب واوًا ؛ لكونها عوضًا من الأصل، أو ملحقة بالأصل، ويليه الحذف، ثم القلب واوًا مع زيادة ألف قبل الواو فتقول في النسب إلى مَلْهَى ومَرمَى وَعَلْقَى على الترتيب المذكور : مَلْهَوِيّ ومَرْمَوِيّ وعَلْقَوِيّ، ومَلْهِيّ ومَرْمِيّ وعَلْقِيّ، ومَلْهَاوِيّ ومَرْمَاوِيّ وعَلْقَاوِيّ .[2]

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/٣٥٢ – ٣٥٣ ، والأصول ٣/٧٤– ٧٥ ، وشرح المفصل ٥/١٤٩–١٥٠ ، وشرح الجمل ٢/٤٦٣ ، وابن الناظم ٥٦٦ ، وشرح الشافية ٢/٣٩ – ٤٠ .

(٢) ينظر شرح الشافية ٢/٣٩ – ٤٠ والتصريح ٢/٣٢٨– ٣٢٩ والأشموني ٤/١٧٨ – ١٧٩ .

قال الرضي : (وأما الألف الرابعة فإن كانت منقلبة، أو للإلحاق، أو أصلية[1]، فالأشهر الأجود قلبها واوًا دون الحذف ؛ لكونها أصلاً، أو عوضًا من الأصل، أو ملحقة بالأصل).[2]

وفي سبب رجحان الحذف في الألف الزائدة للتأنيث أمران :

الأول : أن شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل.[3]

الثاني : أن هذه الألف علامة للتأنيث، وإذا اضطررنا إلى تغيير العلامة كان التغيير بالحذف أولى، ونحن مضطرون للتغيير ؛ لالتقاء ألف التأنيث ساكنةً مع ياء النسب، فكان حذفها أولى ؛ **فرقًا** بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية .[4]

وهذا هو المعتمد ؛ لاشتماله على الأول، مع ما فيه من زيادة **الفرق** بين الزائد والأصلي، وعدم تكلف حمله على غيره .

قال الرضي : (وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها ؛ لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف ؛ **فرقًا** بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية).[5]

---

(١) المراد بالأصلية : المنقلبة عن أصل واو ، أو ياء ؛ لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة إلا في حرف ، كـ " ما " الحرفية ، وشبهه ، كـ " ما " الاسمية . ينظر : حاشية الصبان ١٧٩/٤ .

(٢) شرح الشافية ٣٩/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٥٣/٣ ، والتصريح ٣٢٩/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٥٣/٣ ، والأصول ٧٤/٣ .

(٥) شرح الشافية ٣٩/٢ .

٤- النسب إلى فَعِيلَة

يُحْذَف لياء النسب ياء فَعِيلَة بفتح الفاء وكسر العين، وذلك إذا كانت العين صحيحة غير مضعفة، ولا يؤدي حذفها إلى لَبْس، تقول في النسب إلى حَنِيفَة : حَنَفِيّ، بإجراء ثلاثة أمور :

أحدها : حذف تاء التأنيث ؛ لأنها لا تجامع ياء النسب .

والثاني : حذف ياء فَعِيلَة ؛ **للفرق** بين المذكر الصحيح اللام[1] والمؤنث، مثل : حَنِيفِيّ في النسب إلى : حَنِيف .

الثالث : قلب الكسرة فتحة ؛ كراهة توالي كسرتين وياء النسب .

قال الشيخ خالد : (مما يحذف لياء النسب ياء فَعِيلَة بفتح أوله الفاء وكسر العين، وذلك بشرط صحة العين، وانتفاء تضعيفها، كحَنِيفَة وصَحِيفَة، تُحْذَف منه تاء التأنيث أولاً، ثم الياء ثانيًا ؛ **فرقًا** بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث، ثم تقلب الكسرة فتحة، كما في نَمِر نَمَرِيّ، فتقول : حَنَفِيّ وصَحَفِيّ).[2]

وإنما لم يعكسوا، فحذفوا الياء من المنسوب إلى المؤنث، نحو : حَنِيفَة، فقالوا في النسب إليه : حَنَفِيّ، ولم يحذفوها من المنسوب إلى المذكر، نحو : حَنِيف، فقالوا في النسب إليه : حَنِيفِيّ لما سلف من أن المنسوب إلى المؤنث حُذِفَت منه تاء التأنيث أولاً، ثم حُذِفَت الياء تبعًا لها .[3]

فإن كانت عين فَعِيلَة معتلة، نحو : طَوِيلَة، أو مضعفة نحو : جَلِيلَة لم تحذف الياء عند النسب إليها، تقول في النسب إلى طويلة : طَوِيلِيّ، بإثبات الياء ؛ لأنها لو حُذِفَت، وقيل في النسب

---

(١) فإن كان ما على وزن فَعِيل معتل العين مذكرًا كان نحو : عَلِيّ ، أو مؤنثًا نحو : عَلِيَّة ، وجب عند النسب إليه حذف الياء الأولى ، ثم قلب الكسرة فتحة ، ثم قلب الياء الثانية ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلب الألف واوًا ، فتقول في النسب إليهما : عَلَوِيّ ، بلا فرق بين المذكر والمؤنث . ينظر : الكتاب ٣٣٩/٣ ، والمقتضب ١٣٣/٣- ١٣٤، والأصول ٧٢/٣ ، وأسرار العربية ٣٢١ ، والهمع ٤٠٠/٣ ، والأشموني ١٨٦/٤ .

(٢) التصريح ٣٣٠/٢ .

(٣) حاشية الصبان ١٨٦/٤ .

إليها : طَوَلِيّ، للزم قلب العين ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا يبعد الكلمة عن أصلها ؛ لكثرة التغيير .

وتقول في النسب إلى جَلِيلَة : جَلِيلِيّ، بإثبات الياء ؛ لأنها لو حُذِفَت، وقيل في النسب إليها : جَلَلِيّ، للزم أحد أمرين : إما الإدغام فتبعد الكلمة عن أصلها، وإما الفك، فتثقل الكلمة .[1]

وكذلك لا تحذف ياء فَعِيلَة إذا كان حذفها يؤدي إلى لَبْس، ومن ذلك قولهم في النسب إلى قبيلة سَلِيمة من الأزْد : سَلِيمِيّ، بإثبات الياء، والقياس فيها : سَلَمِيّ، ولكنهم فعلوا ذلك ؛ **فرقًا** بينها وبين النسب إلى سَلِيمة علمًا على شخص أو قبيلة أخرى من غير الأزد، حيث يقال في النسب إلى ذلك : سَلَمِيّ .

وقالوا في النسب إلى قبيلة عَمِيرَة كَلْب : عَمِيرِيّ بإثبات الياء والقياس : عَمَرِيّ، ولكنهم فعلوا ذلك ؛ **فرقًا** بينها وبين النسب إلى عَمِيرَة علمًا على شخص أو قبيلة أخرى من غير كلب ؛ إذ قالوا في النسب إليها حينئذ : عَمَرِيّ .[2]

قال الرضي : (إن كان في العرب سَلِيمَة في غير الأزد، وعَمِيرَة في غير كلب، أو سميت الآن بسليمة أو عميرة شخصًا أو قبيلة أو غير ذلك قلت : سَلَمِيّ وعَمَرِيّ في القياس، والذي شذ هو المنسوب إلى سَلِيمَة قبيلة من الأزد، وإلى عَمِيرَة قبيلة من كلب، كأنهم قصدوا **الفرق** بين هاتين القبيلتين، وبين سليمة وعميرة من قوم آخرين).[3]

وقالوا : حَنَفِيّ في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة ؛ **فرقًا** بينه وبين المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة، حيث يقال فيه : حَنِيفِيّ .[4]

---

(١) ينظر : التصريح ٣٣١/٢ ، والأشموني ١٨٨/٤.

(٢) ينظر : الكتاب ٣٣٩/٣ ، والأصول ٧٢/٣ ، والتصريح ٣٣١/٢ ، والهمع ٤٠٠/٣ .

(٣) شرح الشافية ٢٨/٢ .

(٤) ينظر : الهمع ٤٠٠/٣ .

كما **فرقوا** بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلى غيرها من المدن، كمدينة المنصور، فقالوا في الأول : مَدَنِيّ، وفي الثاني : مَدِينِيّ، وربما قيل في الأول : مَدِينِيّ أيضًا .[1]

قال ياقوت : (والمشهور عندنا أن النسبة إلى مدينة الرسول : مَدَنِيّ مطلقًا، وإلى غيرها من المدن مَدِينِيّ ؛ **للفرق** لا لعلة أخرى، وربما رده بعضهم إلى الأصل، فنسب إلى مدينة الرسول أيضًا : مَدِينِيّ).[2]

(١) ينظر : معجم البلدان ٥/٧٤ ، والهمع ٣/٤٠٠ .

(٢) ينظر : معجم البلدان ٥/٨٢ .

٥- النسب إلى فُعَيْلَة

يُحْذَف لياء النسب ياء فُعَيْلَة بضم الفاء وفتح العين، وذلك إذا كانت العين غير مضعفة[١] تقول في النسب إلى جُهَيْنَة : جُهَنِيّ، بإجراء أمرين :

أحدها : حذف تاء التأنيث ؛ لما سلف من أنها لا تجامع ياء النسب .

والثاني : حذف ياء فُعَيْلَة ؛ **للفرق** بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث مثل : عُقَيْلِيّ في النسب إلى : عُقَيْل .

وشذ عن ذلك قولهم في النسب إلى قبيلة خُرَيْبَة : خُرَيْبِيّ ؛ **فرقًا** بينها وبين النسب إلى خُرَيْبَة، اسم مكان، حيث قالوا فيه : خُرَبِيّ .[٢]

قال الرضي : (وخُرَيْبِيّ شاذ في فُعَيْلَة – بضم الفاء وفتح العين – وخُرَيْبَة قبيلة، والقصد **الفرق** – كما ذكرنا – إذ جاء خُرَيْبَة اسم مكان أيضًا).[٣]

---

(١) فإن كانت العين مضعفة وجب إثباتها ، تقول في النسب إلى هُرَيْرَة : هُرَيْرِيّ . الأشموني ١٨٧/٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٣٩/٣ ، والأصول ٧٢/٣ ، واللمع ٢٠٧ ، والمفصل ٢٦٠ ، وأسرار العربية ٣٢١ .

(٣) شرح الشافية ٢٨/٢ .

٦- النسب إلى فَعُولَة

في النسب إلى فَعُولَة ــ بفتح الفاء وضم العين، إذا كانت عينها صحيحة، غير مضعفة ــ ثلاثة مذاهب :

ذهب سيبويه إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعًا، واجتلاب الفتحة مكان الضمة، فتقول في النسب إلى فَرُوقَة : فَرَقِيّ، والأصل : فَرُوقِيَّة، حُذِفَتْ تاء التأنيث أولاً، ثم حُذِفَتْ واو فَعُولَة ثانيًا؛ **فرقًا** بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث، ثم قلبت الضمة فتحةً ؛ فرارًا من ثقل الضم والواو، والكسر والياء .

وحجته في ذلك قول العرب في النسب إلى شَنُوءَة ــ حَيّ من اليمن ــ : شَنَئِيّ، ولولا قياسها على نحو : حَنِيفَة، لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجهٌ ؛ إذ يكون الوزن على فَعُلِيّ، وهو موجودٌ في كلام العرب، مثل : عَضُدِيّ، وعَجُزِيّ .(١)

وذهب الأخفش، والجرمي، والمبرد إلى وجوب بقاء الواو والضمة، وقالوا : شَنُئِيّ في : شَنُوءَة شاذٌّ، لا يجوز القياس عليه، وقالوا : بين الواو والياء، والضم والكسر في هذا الباب **فرقٌ** ؛ ألا ترى أنهم قالوا : نَمَرِيّ، بالفتح في نَمِر، ولم يقولوا في سَمُر : سَمُرِيّ اتفاقًا .(٢)

فسيبويه **يُفَرِّق** بين المذكر والمؤنث، فيقول في نحو حَلُوب : حَلُوبِيّ، وفي حَلُوبَة : حَلَبِيّ .

وأما الأخفش، ومن تبعه فلا **يُفَرِّقُون** بين المذكر والمؤنث، فيقولون في نحو حَلُوب، وحَلُوبَة : حَلُوبِيّ .(٣)

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٣٩/٣ ، والأصول ٧٢/٣ ، واللباب ١٥٣/٢، وشرح ابن الناظم ٥٦٨ ، وشرح الشافية ٢٣/٢ــ ٢٤ ، والتصريح ٣٣١/٢ ، والأشموني ١٨٦/٤ .

(٢) ينظر : اللباب ١٥٣/٢، وشرح ابن الناظم ٥٦٨ ، وشرح الشافية ٢٣/٢ــ ٢٤ ، والتصريح ٣٣١/٢ ، والأشموني ١٨٦/٤ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ٢٣/٢ــ ٢٤ .

وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط، وبقاء الضمة بحالها .[1]

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لورود السماع به، ومن سمع حجة على من لم يسمع .[2]

فإن قيل : إنما قاس سيبويه على شَنَئِي، ولم يسمع في ذلك غيره ؟ قيل : الذي قَوَّى قياسه هذا، وإن لم يسمع غيره ــ أنه لم يرد ما يخالفه .[3]

(١) ينظر : التصريح ٣٣١/٢.

(٢) ينظر : توضيح المقاصد ١٤٥٦/٥ .

(٣) ينظر : الأشموني ١٨٦/٤ .

٧- النسب إلى ما سُمِّيَ به من جمعي التصحيح والملحق بهما

إذا أردت النسب إلى جمعي التصحيح والملحق بهما، فإما أن يكون كل منهما مسمى به، أو غير مسمى به .

فإن لم يكن مسمى به حذفت منه علامة الجمع، ونَسَبْتَ إلى مفرده، وقلت في النسب إلى أَرَضِينَ[١] وتَمَرَات وسِنِين : أَرْضِيّ، وتَمْرِيّ، وَسَنَوِيّ أو سَنَهِيّ[٢]، بحذف علامة الجمع، وإسكان عين أَرَضِينَ، وتَمَرَات، وفتح فاء سِنِينَ ؛ لأنك ترد الجمع إلى مفرده، وهو : أَرْض، وتَمْرَة، وسَنَة .

وإن كان مسمى به حذفت علامة الجمع فقط، ونَسَبْتَ إليه على لفظه ؛ لأنه نازل منزلة المفرد، فلم يُغَيَّر، وقلت في النسب إلى أَرَضِينَ وتَمَرَات وسِنِين : أَرَضِيّ، وتَمَرِيّ، وَسِنِيّ، بفتح عين أَرَضِينَ، وتَمَرَات، وكسر فاء سِنِينَ ؛ لأنك لم ترد الجمع إلى مفرده بل نَسَبْتَ إليه على لفظه ؛ **فرقًا** بينه وبين ما لم يُسَمَّ به من جمعي التصحيح .[٣]

قال السيوطي : (وإذا سُمِّيَ بنحو : تَمَرَات وأَرَضين وسِنِينَ، ثم نُسِبَ إليها فُتِحَتْ عين تمرات وأرضين، وكسر فاء سِنين ؛ **فرقًا** بين النسبة إليها حال العلمية وبين النسبة إليها حال الجمعية، فإنه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء والياء والنون، فلو أسكنت العين، وفتحت الفاء لالتبس، فيقال في العلم : تَمَرِيّ وأَرَضِيّ وسِنِيّ، وفي الجمع : تَمْرِيّ وأَرْضِيّ وَسَنَوِيّ أو سَنَهِيّ).[٤]

---

(١) أَرَضون : بفتح الراء : جمع أرض بسكونها ، وكل من (أرضين ، وسنين) ملحق بجمع المذكر ؛ لأن مفرده مؤنث لا يعقل . ينظر : أسرار العربية ٧١- ٧٢ ، وشرح شذور الذهب ٧٤ – ٧٥ ، والهمع : ١٧١/١ .

(٢) وإنما جاز في النسب إلى (سنين) جمعًا : سنويّ وسنهيّ ؛ لما بين النحويين من الخلاف في اللام المحذوفة من مفرده (سنة) هل هو الواو ؛ بدليل الجمع على سنوات ، أو الهاء بدليل الجمع على سنهات ؟ ينظر : الكتاب ٣٦٠/٣ ، وشرح الشافية ٦٦/٢ ، والأشموني ١٩٣/٤.

(٣) ينظر : الكتاب ٣٧٢/٣ – ٣٧٣ ، والأصول ٦٧/٣- ٦٨ ، وشرح الشافية ٨٠/٢- ٨١ .

(٤) الهمع ٤٠٦/٣ .

٨- النسب إلى جمع التكسير غير المسمى به

إذا أردت النسب إلى جمع تكسير، فإما أن يكون مسمى به، أو غير مسمى به .

فإن كان مسمى به نَسَبْتَ إليه على لفظه ؛ ؛ لأنه بَعْدَ التسمية به ذهب منه معنى الجمعية بالعلمية، فهو نازلٌ منزلة المفرد، فلم يُغَيَّر، ومن ذلك قولهم في النسب إلى مدائن : مدائنيّ، وفي أنمار : أنماريّ، وفي كِلاَب : كِلاَبِيّ .[١] قال الأنباري : (فأما قولهم : أنَمَارِيّ ومَدَائِنِيّ فإنما نسبوا إلى الجمع ؛ لأنه صار اسم شيء بعينه، وليس المقصود منه أن يدل على ما يقتضيه اللفظ من الجمع، فلما صار اسمًا للواحد تنزل منزلة الواحد).[٢]

وإن لم يكن مسمى به نَسَبْتَ إلى مفرده، وقلت : مَسْجِدِيّ في النسب إلى المساجد، وفَرَضِيّ في النسب إلى الفَرَائض، وصَحَفِيّ في النسب إلى الصُّحُف ؛ لأنك ترده إلى مفرده، وهو : مسجد وفريضة وصحيفة .[٣]

فإن قيل : فَلِمَ وجب الردُّ إلى الواحد في الجمع غير المسمى به، ولم ينسب إليه على حاله، كما في المسمى به ؟

قيل : ليحصل **الفرق** بين النسب إليه على حاله، والنسب إليه مسمى به هذا تعليل سيبويه[٤] حيث قال : (اعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبداً فإنك تُوقِعُ الإضافة على واحده الذي كُسِّرَ عليه ؛ **ليفرق** بينه إذا كان اسمًا لشيءٍ واحدٍ، وبينه إذا لم تُرِدْ به إلا الجميعَ، فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قَبَلِيّ، وقَبَلِيَّة للمرأة، ومن ذلك – أيضاً – قولهم في أبناء فارس : بَنَوِيّ، وقالوا في الرِّبَاب رُبِّيّ، وإنما الرباب جماعٌ وواحده : رُبَّةٌ، فنسب إلى الواحد، وهو

---

(١) ينظر :الكتاب ٣/٣٨٠ ، والمقتضب ٣/١٦٠ ، واللمع ١/٢١٠ ، وأسرار العربية ٣٢٤ــــ ٣٢٥ ، واللباب ٢/١٥٣ ، وشرح الشافية ٢/٨٠ ، والأشموني ٤/١٩٨ .

(٢) أسرار العربية ٣٢٥ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/٣٨٠ ، والأصول ٣/٧٠ ، وشرح الشافية ٢/٧٨– ٧٩ .

(٤) ينظر : الأصول ٣/٧٠ ، وأسرار العربية ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٦/٩ ، والتصريح ٢/٣٣٧ .

كالطوائف، وقال يونس : إنما هي رُبَّةٌ ورِبابٌ، كقولك : جُفْرَة وجِفَارٌ وعُلْبَة وعِلاَب، والرُّبَّـةٌ : الفرقة من الناس، وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت : مَسْجِدِيّ ... وإذا جاء من هذه الأبنيـة التي تُوقعُ الإضافة على واحدها اسمًا لشيءٍ واحدٍ تركته في الإضافة على حاله، ألا تراهم قـالوا في أنمار : أنماريّ، وقالوا في كِلاَب : كِلاَبِيّ).[1]

وعلله غيره بأن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلـك الجـنس ملابسة، وهذا المعنى يحصل بالمفرد[2] مع حصول **الفرق** بين النسب إليه جمعًا وبينه مسمى به .[3]

وكلا التعليلين حسنٌ ؛ ولذا جمع بينهما ابن يعيش فقال : (وإنمـا اختـاروا النـسب إلى الواحد دون لفظ الجمع، كأنهم **فرقـوا** بين ما كان اسمًا لشيء واحد، وبينـه إذا لم يُـرَدْ بـه إلا الجمع، وساغ لهم ذلك ؛ لأن المنسوب ملابسٌ لكل آحاد ذلك، ولفظ الواحد أخف، فنسبوا إليه لذلك).[4]

على أن الرد إلى المفرد مشروطٌ بألاَّ يُغَيِّر المعنى، وإلا نَسَبتَ إلى لفظ الجمع وقلت : أعْرَابِيّ في النسب إلى أَعْرَاب ؛ **فرقًا** بينه وبين النسب إلى عَرَب ؛ إذ يقال فيه : عَرَبِيّ، ولو قلت في النسب إلى أَعْرَاب : عَرَبِيّ بالرد إلى المفرد **لالتبس** الأعم بالأخص ؛ لاختصاص الأعراب بأهل البوادي .[5]

وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقًا، وخُرِّجَ عليه قـولُ الناس : فرائضيّ وكُتُبِيّ وقَلاَنِسِيّ .[6]

---

(١) الكتاب ٣٧٨/٣ ــ ٣٧٩ .

(٢) لأن الواحد المنسوب إليه يشتمل على الجمع ، وليس المراد في النسب الدلالة على الجمع ، بـل النـسب إلى الجنس ، فيصير في ذلك كالتمييز ، فإن الواحد فيه يغني عن الجمع . ينظر : اللباب ١٥٣/٢ .

(٣) ينظر : التصريح ٣٣٧/٢ .

(٤) شرح المفصل ٩/٦ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ٤٥٦/٢ ، والهمع ٤٠٥/٣ .

(٦) ينظر : الهمع ٤٠٥/٣ .

٩- دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، بقيت همزة الاستفهام ؛ لأنها دخلت لمعنى، وحذفت همزة الوصل ــ إن كانت مكسورة، أو مضمومة ؛ للاستغناء عنها ؛ لأن الساكن يمكن النطق به بعد الاستفهام، فلا حاجة إلى الهمزة الأخرى .

فمثال دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المكسورة ﴿أَصْطَفَى﴾ في قوله تعالى : ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾[١] أصله : اِصْطَفَى، بهمزة وصل مكسورة، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل .

ومثال دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المضمومة : " أَضْطُرَّ " من قولك : أَضْطُرَّ الرجل ؟ أصله : اُضْطُرَّ، بهمزة وصل مضمومة، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل .

أما إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة، لم يجز حذف همزة الوصل، وإن وقعت في الدرج ؛ **لئلا يلتبس** الاستفهام بالخبر[٢] ؛ لأن حركتي الهمزتين متفقتان في الفتح[٣] .

وإنما فتحت همزة الوصل في أداة التعريف ؛ لكثرة الاستعمال وفرقًا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل، فإنها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة .[٤]

قال سيبويه : (فلما لم تكن الألف في فِعْل ولا اسم، كانت في الابتداء مفتوحة، **فُرِّقَ** بينها وبين ما في الأسماء والأفعال، وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف، شبهت

---

(١) الآية ١٥٣ من سورة الصافات .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٢٥/٣ ، ١٤٨/٤، ٤٤٤ ، والمقتضب ٢٢٣/١، وجمل الزجاجي ٢٧٦ ، واللمع ٢٢٤/١ ، واللباب ١٩٤/٢ ــ ١٩٥، وشرح الشافية ٢٢٤/٢ ، ٢٦٨ ــ ٢٦٩، وأوضح المسالك ٣٦٧/٤ ، والهمع ٤٤٦/٣ .

(٣) بخلاف ما سلف من نحو قول الله تعالى : ﴿أَصْطَفَى﴾ فإن اختلاف حركتي الهمزتين رافعٌ للبس بعد حذف همزة الوصل . ينظر : شرح الشافية ٢٦٨/٢ ــ ٢٦٩ .

(٤) الأشباه والنظائر ٣١٩/١ .

بألف أَحْمَرَ ؛ لأنها زائدة، وهي مفتوحة مثلها ؛ لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة، كرهوا أن يحذفوها، فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحدًا، فأرادوا أن **يفصلوا**، ويُبيِّنوا).[1]

وللعرب في اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل المفتوحة مذهبان :

١ــ قلب همزة الوصل ألفًا، وهذا هو الأفصح[2]. قال تعالى : ﴿آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾[3]

قال المبرد : (فإن لحقت ألفُ الاستفهام ألفَ الوصل التي مع اللام، لم تحذف ؛ لأنها مفتوحة، فلو حذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فَصْلٌ، ولكنَّها تُجْعَلُ مَدَّةً، فتقول : آلرجلُ قال ذاك، آلغلام ضربك، وكذا حكم كل ألف وصل تقع مفتوحة ... والعلَّةُ **الفرقُ** بين الخبر والاستخبار).[4]

٢ــ تسهيل همزة الوصل، أي : جعلها بين الهمزة والألف[5]، ومن ذلك قول الشاعر :

أَأَلْحَقٌّ أَن دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوِ انبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ[6]

قال العيني : (أَأَلْحَقٌّ : بهمزتين : الأولى همزة الاستفهام، والثانية همزة أداة التعريف، وفيه الشاهد، فإنه بتسهيل الهمزة الثانية بين بين).[7]

والقلب ألفًا أولى من التسهيل ؛ لأن حق الهمزة الثانية كان هو الحذف ؛ لوقوعها في الدرج، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل ؛ لأنه إذهاب للهمزة بالكلية، كالحذف .[8]

---

(١) الكتاب ١٤٨/٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٢٥/٣ .

(٣) من الآية : ١٤٣من سورة الأنعام .

(٤) المقتضب ٢٢٣/١ .

(٥) ينظر : شرح الشافية ٢٢٤/٢ ، ٢٦٨ ــ ٢٦٩ ، وتوضيح المقاصد ١٥٥٧/٥ ، وأوضح المسالك ٣٦٨/٤ ، والهمع ٤٤٦/٣ ، والأشموني ٢٧٧/٤ .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لــ (عمر بن أبي ربيعة) في ديوانه ١٣٣ . وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل ٣٢٢/٣ ، وشرح ابن الناظم ٥٩٣ ، والأشموني ٢٧٨/٤ .

(٧) شرح الشواهد الكبرى ٢٧٨/٤ .

(٨) ينظر : شرح الشافية ٢٢٤/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٥٥٨/٥ .

وذهب أبو عمرو بن عظيمة[1] إلى أن همزة الاستفهام في نحو ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾[2] حذفت على الأصل، وأن المدة ليست بدلاً منها، وإنما هي مدة زائدة ؛ للفرق بين الاستفهام والخبر، ويرده ما سلف من جواز التسهيل[3] .

(١) هو : عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدري الإشبيلي المقرئ : أخذ القراءات عن أبيه ، وعن شريح ، فتصدر للإقراء ، وكان رأسًا في التجويد ، ثقة . توفي سنة (٥٨٥هـ). ينظر : معرفة القراء الكبار للذهبي ٥٧١/٢ .

(٢) من الآية : ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٣) ينظر : الهمع ٤٤٦/٣ .

١٠- حذف الياء عند الوقف على المنقوص المعرَّف بأل

إذا وُقِفَ على الاسم المنقوص المُعَـرَّف[١] بأل، فإما أن يكون منصوبًا، وإمـا أن يكـون مرفوعًا، أو مجرورًا .

فإن كان منصوبًا ثبتت ياؤه ساكنة، نحو : رأيت القاضي ؛ لأنها قد قويت بالحركة في حال الوصل، وجرت مجرى الصحيح، فلم تُحْذَف في حال الوقف .[٢]

وإن كان مرفوعًا، أو مجرورًا، فالأجود إثبات الياء ؛ إجراءً للوقف مُجْرَى الوصل .

ويجوز حذفها، فتقول : هذا القاض، ومررت بالقاض، بحذف الياء في الوقف .[٣]

وبذلك وقف الجمهور على " المتعال " من قول الله تعالى : ﴿عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ الكَبِيرُ المُتَعَالِ﴾ [٤]

وعلى " التلاق " من قوله تعالى : ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾[٥] . بحذف الياء فيهما، وفي هـذا الحذف وجهان :

---

(١) أما إذا وُقِفَ على المنقوص المنكر ، وهو المعروف بالمنوّن . فإن كان منصوبًا أُبْدِلَ من تنوينه ألـفٌ ، نحـو : رأيت قاضيًا . وإن لم يكن منصوبًا فالمختار الوقف عليه بحذف الياء ، فتقول : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء . ينظر : الكتاب ١٨٣/٤ ، وعلل النحو ٢٥١- ٢٥٢ ، وشرح ابن عقيل ١٧٢/٤ .

(٢) شرح المفصل ٧٥/٩ .

(٣) ينظر :الكتاب ١٨٣/٤، والأصول ٣٧٤/٢- ٣٧٥ ، واللباب ٢٠٥/٢ ، وشرح المفصل ٧٥/٩ وشـرح الكافية الشافية ١٩٨٧/٤، وشرح ابن الناظم ٥٧٤ ، وأوضح المسالك ٣٤٤/٤- ٣٤٥ ، والهمع ٤٢٨/٣ .

(٤) الآية : ٩ من سورة الرعد .وقرأ ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء وصلاً ووقفًـا . ينظـر : الكنـز ١٧٩ ، وغيث النفع ١٥٦، والإتحاف ٣٣٩ . قال العكبري في إملاء ما من به الرحمن ٦٢/٢: (والجيد الوقف على المتعال بغير ياء ؛ لأنه رأس آية ، ولولا ذلك لكان الجيد إثباتها)

(٥) من الآية : ١٥ من سورة غافر . وقرأ ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء وصلاً ووقفًـا ، وورش وابـن وردان بإثباتها وصلاً . ينظر الكنـز ٢٣٢ ، وغيث النفع ٢٤٧ ، والإتحاف ٤٨٤ .

الوجه الأول : أنهم قَدَّروا الاسم نكرة موقوفًا عليه، ثم أدخلوا عليه الألف واللام وهو كذلك، فبقي على حاله .[1]

قال سيبويه : (ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألفٌ ولامٌ ؛ إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن الألف واللام).[2]

الوجه الثاني : أنهم حذفوا الياء ؛ للفـرق بين الوصل والوقف .[3] وهذا هو الرأي ؛ لأنه لا فارق – والحالة هذه – بين الوصل والوقف إلا الياء، فجاز حذفها ؛ **فرقًا** بين الوصل والوقف .

قال الشيخ خالد : (فإن كان المنقوص مرفوعًا، أو مجرورًا جاز إثبات يائه في الوقف ؛ لأنها كانت ثابتة في الوصل، ولم يحدث ما يوجب حذفَها، وجـاز حـذفها ؛ **فرقًا** بـين الوصـل والوقف).[4]

---

(١) ينظر : الأصول ٢/٣٧٤- ٣٧٥ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويـه ١١٥، واللبـاب ٢/٢٠٥ ، وشرح المفصل ٩/٧٥ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٧والتصريح ٢/٣٤٠ .

(٢) الكتاب ٤/١٨٣ .

(٣) ينظر : اللباب ٢/٢٠٤- ٢٠٥ .

(٤) التصريح ٢/٣٤٠ .

١١- حذف الألف من مصدري أفعل واستفعل الأجوفين

إذا كان الفعل على وزن أَفْعَلَ، أو اسْتَفْعَلَ فإما أن يكون صحيح العين، أو معتلها .

فإن كان صحيح العين فقياس مصدر أَفْعَلَ : إِفْعَال، وقياس مصدر استفعل : اسْتِفْعَال، نحو : أَحْسَنَ إِحْسَانًا، واستحسن اسْتِحْسَانًا .

وإن كان معتل العين، نحو : أَقَامَ واسْتَقَامَ فالقياس أن يكون مصدر كل منهما كذلك، ولكن تقول في أَقَامَ : إِقَامَة، وفي اسْتَقَامَ : اسْتِقَامَة، والأصل : إِقْوَام واسْتِقْوَام، نقلت حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها فقلبت العين ألفًا ؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فالتقى ساكنان، وهما الألف المنقلبة عن العين وألف المصدر ثم حذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، وعُوِّض عنها تاء التأنيث، وقد تحذف، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾[1]. [2]

وقد اختلف النحويون في أي الألفين حذفت لالتقاء الساكنين ؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة إنما هي الألف الثانية، وهي ألف إفعال واستفعال ؛ لزيادتها، وقربها من الطرف، وحصول الثقل بها .[3]

وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة الألف الأولى التي هي بدل عين الكلمة ؛ لأن الثانية جيء بها لمعنى، وهو الدلالة على المصدر، ولأن الأصل في التقاء الساكنين في كلمة حذف الأول .[4]

---

(١) من الآية : ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية : ٣٧ من سورة النور .

(٢) ينظر : المقتضب ١٠٤/١- ١٠٥ ، والمنصف ٢٩١/٢ - ٢٩٢ ، والتبصرة ٧٧٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٤٢/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٦٠٨/٦ - ١٦٠٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٤٢/٤ ، والتصريح ٧٥/٢

(٤) ينظر : الكتاب ٨٣/٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢ ، والمقتضب ١٠٤/١- ١٠٥ ، والمنصف ٢٩١/٢ - ٢٩٢ ، والتبصرة ٧٧٤/٢ ، والارتشاف ٣٠٨/١ ، والتصريح ٧٥/٢ .

ولهذه العلل المتكافئة يرى الباحث أن كلا المذهبين حسنٌ إلا أن مذهب الأخفش والفراء أقيسُ ؛ لاعتماده على قاعدة متينة، وهي أن الأصل في التقاء الساكنين في كلمة حذف الأول، ولأن المعهود في التاء أنها تُعَوَّض من الأصول، كما في عِدَة وزِنَة .

قال الرضي : (وقول الأخفش أولى ؛ قياسًا على غيره مما التقى فيه ساكنان).[1]

وعلى كلا المذهبين يظهر أنهم **فرقوا** بين الصحيح والمعتل العين في مصدري أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ، فحذفوا إحدى الألفين من المعتل ؛ **فرقًا** بينه وبين الصحيح .

كما يظهر أنه **لا فرق** بينهما في اللفظ، فكلاهما يقول : إن مصدر أَقَامَ : إقَامَة، ومصدر استقام : استقامة، وإنما **الفرق** بينهما في الوزن، فوزن إقامة واستقامة على ما يقتضيه مذهب الخليل وسيبويه : إِفْعَلَة واستفْعَلَة، وأما عند الأخفش فوزنهما : إفَالَة، واسْتِفَالَة .

(١) شرح الشافية ١٥١/٣

١٢- حذف الواو في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف

يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن مَفْعُول، مثل : مضروب، ومنصور .

فإن كان الثلاثي معتل العين بالواو، أو بالياء فالقياس أن يكون اسم المفعول منه كذلك، ولكن تقول في قَالَ وبَاعَ : مَقْوُول، ومَبْيِع، والأصل : مَقْوُول ومَبْيُوع، نقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلهما، فالتقى ساكنان : الأول عين الكلمة، والثاني واو مفعول، فوجب حذف أحدهما .(١)

وقد اختلف النحويون في أيهما حذف ؟ فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول ؛ لزيادتها، وقربها من الطرف، وحصول الثقل بها .

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة ؛ لأن الثانية جيء بها لمعنى، وهو الدلالة على المفعولية، ولأن الأصل في التقاء الساكنين في كلمة حذف الأول.(٢)

وليس في الواوي من نحو : مَقُول عملٌ غير ذلك ؛ لأنه لما حُذِفَتْ إحدى الواوين بقي مَقُولٌ على لفظه .

وأما اليائي من نحو : مَبِيع فإنه لما حُذِفَت واوه على مذهب الخليل وسيبويه بقي مَبْيِع بياء ساكنة بعد ضمة فقلبت الضمة كسرةً ؛ **للفرق** بين اليائي والواوي ؛ إذ لو لم تقلب الضمة كسرة لقلبت الياء واوًا، فيلتبس اليائي بالواوي .

---

(١) جاء عن العرب : ثوبٌ مَصْوُونٌ ، أي : محفوظ ، ومِسْكٌ مَذْوُوفٌ ، أي : مبلولٌ ، وفي القياس على ذلك خلافٌ : منعه الجمهور ، وأجازه المبرد في أحد قوليه ، وأما التصحيح في اليائي فلغة تميمية ، قالوا مخيوط ومبيوع ، وهو كثيرٌ بخلاف الواوي ؛ وذلك لثقل الواو وخفة الياء. ينظر المقتضب ١/١٠٠- ١٠١ ، والممتع ٣٠٠ ، وتوضيح المقاصد ٦/١٦١٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤/٣٤٨ ، والمنصف ٢/٢٨٧ : ٢٩١ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣١٤ ، والممتع ٢٩٦- ٢٩٧ ، والارتشاف ١/٣٠٨ ، وتوضيح المقاصد ٦/١٦٠٨ - ١٦٠٩ ، والتصريح ٢/٣٩٥.

وأما على مذهب الأخفش فإنه لما حُذِفَتْ الياء، قُلِبَت الواو يـاء ؛ **فرقـًا** بـين اليـائي والواوي .[1]

وكلا المذهبين حسنٌ إلا أن مذهب الأخفش أقيسُ ؛ وذلك لأن الأصل في التقاء الساكنين في كلمة حذف الأول إذا كان مدة، ولأن العين كثيرًا ما يعرض لها الحذف، كمـا في قـل وبـع، فكذلك هي التي حذفت في مَقُول ومَبِيع .[2]

وعلى كلا المذهبين يظهر أنهم **فرقوا** بين الصحيح والمعتل العين في اسم المفعول من الثلاثي، فحذفوا ما ذُكِرَ من المعتل ؛ **فرقـًا** بينه وبين الصحيح .

ولهذا الخلاف في المحذوف أثرٌ في الميزان، وثمرة لفظية، أما أثره في الميـزان فهـو أن وزن مَقُول على ما يقتضيه مذهب الخليل وسيبويه : مَفْعُلٌ، وعلى ما يقتضيه مذهب الأخفش : مَفُـول .[3]

وأما ثمرته اللفظية فتظهر في أنه إذا أُرِيدَ تخفيف مَسُوءٍ قيل على مذهب الخليل وسيبويه : مَسْوٌ، كما يقال في خَبْءٍ : خَبٌ، فتحرك الواو ؛ لأنها في مذهبهما العين، أما على قول أبي الحسن فيقال : مَسُوٌ كما يقال في مَقْرُوءٍ : مَقْرُوٌ ؛ لأنها عنده واو مفعول .[4]

---

(١) ينظر : التبصرة ٨٨٨/٢ والممتع ٢٩٦ وشرح الشافية ١٤٧/٣ وتوضيح المقاصد ١٦١١/٦

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣١٨/١ ، والتصريح ٣٩٥/٢ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣١٤/١ .

(٤) ينظر : الممتع ٢٩٩ ، والارتشاف ٣٠٧/١ ، وتوضيح المقاصد ١٦١١/٦ .

١٣- حذف واو المثال في المضارع

لا خلاف في أنه إذا كان الماضي معتل الفاء بالواو على وزن فَعَلَ فإنه يلزم في مضارعه أن يكون على وزن يَفْعِل بكسر العين، وحذف الواو التي هي فاء، وذلك نحو : وَعَدَ يَعِدُ .

وحملوا على المضارع المبدوء بالياء في ذلك غيره من المبدوء بالهمزة، نحو : أَعِدُ، أو بالنون، نحو : نَعِدُ ؛ لئلا يختلف المضارع في البناء .(١)

وقد اختلف النحويون في الداعي إلى هذا الحذف على مذهبين :

المذهب الأول :

مذهب البصريين : أن الواو من نحو : يَعِدُ، ويَزِنُ إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلما اجتمعت هذه الأشياء الثلاثة المستنكرة التي توجب ثقلاً، وجب أن يحذفوا واحدًا منها ؛ طلبًا للتخفيف، فحذفوا الواو ؛ ليخف أمر الاستثقال .(٢)

قال سيبويه : (تقول : وعَدْته فأنا أَعِدُه وَعْدًا، ووَزَنته فأنا أَزِنُه وَزْنًا، ووَأَدته فأنا أَئِدُه وَأْدًا، كما قالوا : كسرته فأنا أَكْسِرُه كَسْرًا، ولا يجيء في هذا الباب يَفْعُل، وسأخبرك عن ذلك إن شاء الله، واعلم أن ذا أصله على قَتَلَ يَقْتُل وضَرَبَ يَضْرِبُ، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا يَاجَلُ ويَيْجَلُ كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِلُ، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يَفْعِل، فعلى هذا بناء ما كان على فعل من هذا الباب).(٣)

---

(١) ينظر :الكتاب ٤/٥٢ – ٥٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٥٠ ، والمنصف ١/١٨٤– ١٨٥ ، وشرح الملوكي ٣٥٥ ، والممتع ٢/٤٣٥ ، والإنصاف ٢/٧٨٢ ، والهمع ١/٧٧ .

(٢) ينظر : المقتضب ١/٢٢٦ ، والأصول ٣/١٠٨ ، ٣٠٧ ، والخصائص ١/١١١ ، ٢/٣٢٥ ، والإنصاف ٢/٧٨٢ ، والشافية ٩٥ ، والأشموني ٤/٣٤٠ والهمع ١/٧٧ .

(٣) الكتاب ٤/٥٢– ٥٣ .

ولا أعلم أحدًا من البصريين خالف سيبويه في ذلك[1]، ولعل هذا ما دعا الأنباري إلى أن يقول :(وذهب البصريون إلى أنها حذفت ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة).[2]

المذهب الثاني :

مذهب الكوفين : أن الواو من نحو : يَعِدُ، ويَزِنُ إنما حذفت ؛ **للفرق** بين الفعل اللازم والمتعدي .[3]

قال الفراء : (وما كان أوّله واوًا، مثل : وَزَنْت، ووَرِثْت ووَجِلْت، فالمفعل فيه – اسمًا كان أو مصدرًا – مكسورٌ مثل قوله : ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾[4] وكذلك يَوْحَل ويَوْجَل المفعل منهما مكسورٌ في الوجهين، وزعم الكسائيّ أنه سمع مَوْجَل ومَوْحَل . قال الفراء : وسمعت أنا موضَع، وإنما كسروا ما أوّله الواو ؛ لأن الفعل فيه إذا فتح يكون على وجهين : فأمّا الذي يقع فالواو منه ساقطة، مثل : وَزَنَ يَزِنُ، والذي لا يقع واوه في يفعل، والمصادر تستوي فى الواقع وغير الواقع، فلم يجعلوا في مصدريهما **فرقًا**، إنما تكون الفروق في فعل يفعل).[5]

ويظهر من كلام الفراء هذا أن لا خلاف بينه وبين شيخه الكسائي في هذا الذي ذكره، ولعل هذا ما دعا النحويين إلى القول بأن هذا مذهب عامة الكوفيين[6] قال الأنباري : (ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو : يعد ويزن إنما حذفت ؛ **للفرق** بين الفعل اللازم والمتعدي).[7]

---

(١) ينظر : المقتضب ٢٢٦/١ ، والأصول ١٠٨/٣ ، ٣٠٧ ، والخصائص ١١١/١ ، ٣٢٥/٢ ، والإنصاف ٧٨٢/٢ ، والشافية ٩٥ ، والأشموني ٣٤٠/٤ والهمع ٧٧/١ .

(٢) الإنصاف ٧٨٢/٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٤ ــ ٢٦٣ ، والإنصاف ٧٨٢/٢ ، وشرح الملوكي ٣٣٥ ، والمتع ٤٣٥/٢ ، وشرح الشافية ٩٢/٣

(٤) الآية : ٤٨ من سورة الكهف .

(٥) معاني القرآن ١٥٠/٢ .

(٦)ينظر : شرح الملوكي ٣٥٥ ، وشرح الشافية ٩٢/٣ .

(٧) الإنصاف ٧٨٢/٢ .

وقد استدل الكوفيون بما سلف على لسان الفراء من أن الفعل ينقسم إلى لازم ومتعد، وكلاهما يقع فيما فاؤه واو فلما تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واوًا وجب أن **يفرق** بينهما في الحكم، فأبقوا الواو في مضارع اللازم نحو : وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَلُ، وحذفوا الواو من المتعدي، نحو : وَعَدَ يَعِدُ، ووزن يَزِنُ .(١)

قال ابن يعيش : (وقال الكوفيون : إنما سقطت ؛ **فرقًا** بين ما يتعدى من هذا الباب وما لا يتعدى، فالمتعدي نحو : وَعَدَهُ يَعِدُهُ، ووَزَنَهُ يَزِنُهُ، ووَقَمَهُ يَقِمه(٢) وما لا يتعدى نحو : وَحِلَ يَوْحَل، ووَجِلَ يَوْجَل).(٣)

وكان المتعدي أولى بالحذف ؛ لأن التعدي صار عوضًا من حذف الواو .(٤) والأولى في ذلك ما ذهب إليه البصريون، وأما ما تمسك به الكوفيون من أن الواو إنما حذفت من هذا النحو ؛ **للفرق** بين الفعل اللازم والمتعدى فيمكن الجواب عنه بأن كثيرًا من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو، وذلك نحو : وَكَفَ البَيْتُ يَكِفُ، ووَنَمَ الذبابُ يَنِمُ(٥)، ووَجَدَ في الحزن يَجِدُ، إلى غير ذلك، والأصل فيها : وَكَفَ يَوْكِفُ، ووَنَمَ يَوْنِمُ، ووَجَدَ يَوْجِدُ، وكلها لازمة، ولو كان الأمر على ما زعم الكوفيون لكان يجب ألا تحذف منه الواو، فلما حذفت دل على أنه إنما حذفت الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، ولا نظر في ذلك إلى اللازم والمتعدى .(٦)

---

(١) ينظر : معاني القرآن ١٥٠/٢ ، والإنصاف ٧٨٢/٢ ، والشافية ٩٥ ، والهمع ٧٧/١ .

(٢) في اللسان (وقم) ٦٤٢/١٢ (وقم الرجل وقمًا ووقمه :أذله وقهره . وقيل رده أقبح الرد).

(٣) شرح الملوكي ٣٣٥ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٧٨٢/٢ .

(٥) يقال : ونم الذباب ينم ونيمًا ، إذا خرئ ، فونيم الذباب خرؤه . اللسان (ونم) ٦٤٣/١٢ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/٤ ــ ٢٦٣ ، والإنصاف ٧٨٣/٢ ، وشرح الملوكي ٣٣٥- ٣٣٦ ، والممتع ٤٣٥/٢ ، وشرح الشافية ٩٢/٢.

المبحث الثالث : الفصل في علة الفرق بالإبدال والتصحيح دراسة تصريفية

١- إبدال أول المضعَّف في الاسم الذي على فِعَّالٍ ياءً

قد يبدل الحرف العليل من الصحيح، وذلك نحو : دِينَار، وقِيرَاط، فالياء فيهما مبدلةٌ من حرف صحيح ؛ لأن الأصل فيهما : دِنَّار، وقِرَّاط ؛ بدليل جمعهما على : دَنَانِير، وقَرَارِيط، وتصغيرهما على : دُنَيْنِير، وقُرَيْرِيط .(١)

وإنما أبدلوا الياء في دِينَار من النون، وفي قِيرَاط من الراء ؛ **للفرق** بين فِعَّال الاسم، وفِعَّال المصدر ؛ إذ لا يُبْدَل في المصدر، نحو قولك : كَذَّبَ كِذَّابًا .(٢) وقوله تعالى : ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾(٣)

قال الرضي : (وهذا الإبدال قياس؛ إذ لا يجيء فِعَّال غير المصدر، إلا وأَوَّلُ حَرْفَي تضعيفه مبدلٌ ياءً ؛ **فرقًا** بين الاسم والمصدر، ولا يُبْدَل في المصدر، نحو : كَذَّبَ كِذَّابًا، فإن كان الاسم بالهاء، كَالصِّنَّارَة(٤)، والدِّنَّامَة(٥)، لم يبدل ؛ للأمن من الالتباس).(٦)

---

(١) ينظر : الأصول ٣/٢٦٣- ٢٦٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ١/٣٨١ ، وسر الصناعة ٢/٧٤٨ : ٧٥٧ ، وشرح الشافية ٣/٢١٠-٢١١

(٣) الآية : ٢٨ من سورة النبأ .

(٤) الصنارة – بكسر الصاد وتشديد النون ، والأكثر فيه تخفيف النون – : نوعٌ من الشجر ، واسع الورق ، وليس له ثمر ، ويجمع على : صنار . ينظر : اللسان (صنر): ٤/٤٦٨ .

(٥) الدنامة : القصير من كل شيء . ينظر : اللسان (دنم) : ١٢/٢٠٩ .

(٦) شرح الشافية ٣/٢١١ .

ومن إبدال أول حرفي التضعيف في الاسم ياءً ؛ **للفرق** بين فِعَّال الاسم، وفِعَّال المصدر، قولهم : دِيَماس[1]، ودِيبَاج[2]، وشِيرَاز[3]، فيمن قال : دمَامِيس، ودَبَابِيج، وشَرَارِيز .

وأما من قال : دَيَّامِيس، ودَيَّابِيج، فيجوز أن يكون لم يردهما إلى الأصل، وإن زالت الكسرة للزوم الياء في آحادهما، ويجوز أن يكون آحادهما على وزن فِيعَال في الأصل من غير أن يكون الياء بدلاً من حرف التضعيف .

وأما من قال في شِيرَاز : شَوَارِيز فالياء عنده مبدلة من الواو الساكنة، والأصل : شِوْرَاز، وإن لم يكن فِوْعَال في كلامهم .

فإن قيل : إذا لم يكن مثال فِوْعَال موجودًا في كلام العرب، فكيف ساغ حملُ شِيرَاز على مثال لا نظير له ؟

قيل : عدم النظير لا يضر مع قيام الدليل، أما إذا وُجِدَ كان مؤنسًا، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم مع قيام دليله عليه فلا .[4]

ويجوز أن يكون أصل شَوَارِيز : شَيَارِيز، فأبدلت الياء واوًا ؛ تشبيهًا للياء بالألف في نحو : خَاتَم وخَوَاتِم، فيكون أصله شِيرَاز .[5]

---

(١) الديماس – بكسر الدال ، وقد تفتح – : الحَمَّام ، ويجمع على : دماميس ، وديـاميس . ينظـر : اللسـان (دمس): ٨٧/٦ .

(٢) الديباج – بكسر الدال ، والفتح مولد – : ضَرْبٌ من الثياب المتخذة من الإبريسم ، فارسي معرب ، ويجمع على : دبابيج ، ودبابيج . اللسان (دبج) : ٢٦٢/٢ .

(٣) الشيراز : اللبن الرائب يستخرج منه ماؤه ، وقال بعضهم : لبنٌ يغلي حتى يثخن ثم ينشف حتى يتثقب ويميـل طعمه إلى الحموضة ، وشيراز بلد بفارس. ينظر:المصباح (شرز) : ١١٧– ١١٨

(٤) ينظر : الكتاب ٤٦٠/٣ ، وسر الصناعة ٧٤٨/٢– ٧٤٩ ، واللباب ٣٢٣/٢– ٣٢٤ ، وشرح المفـصل ٢٦/١٠ ، وشرح الشافية ٢١١/٣ ، والأشموني ٣٣٦/٤ .

(٥) ينظر : اللباب ٣٢٣/٢– ٣٢٤ ، وشرح الشافية ٢١١/٣ .

٢- قلب الياء ألفًا في تكسير الرباعي المختوم بألف التأنيث على فَعَالَى

إذا أردت تكسير الرباعي المختوم بألف التأنيث المقصورة من نحو : حُبْلَى، أو الممدودة من نحو : صحراء، جاز تكسيره على فَعَالَى نحو : حَبَالَى وصَحَارَى .(١)

على أن الألف في المفرد من نحو : حُبْلَى وصَحْرَاء ليست كالألف في الجمع حَبَالَى وصَحَارَى ؛ لأنها في المفرد للتأنيث، وأما في الجمع فمنقلبة عن الياء .

وذلك أنك إذا جمعت حُبْلَى أدخلت بين الباء واللام ألفًا وكَسَرْتَ اللام، كما يُكْسَر ما بعد الجمع في كل موضع نحو : مَسَاجِد وجَعَافِر، فتنقلب ألف التأنيث المقصورة ياءً للكسرة قبلها، فتصير في التقدير : حَبَالِي، ثم تقلب الألف ياء، وتقلب الكسرة فتحة، فتصير : حَبَالَى .

وإذا جمعت صَحْرَاء أدخلت بين الحاء والراء ألفًا، وكسرت ما بعد الراء، كما يكسر ما بعد الجمع في كل موضع، نحو : مَسَاجِد، فتنقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياءً ؛ للكسرة قبلها، وتنقلب الألف الثانية التي للتأنيث ياءً، فتدغم، ثم حذفوا الياء الأولى، وأبدلوا من الثانية ألفًا فقالوا : صَحَارَى بفتح الراء ؛ لتسلم الألف من الحذف .(٢)

قال ابن يعيش : (وليست الألف في حَبَالَى كالألف في حُبْلَى ؛ لأن الألف في حُبْلَى للتأنيث، والألف في حَبَالَى منقلبة عن ياء ؛ لأنه جمع منها على منهاج جَعَافِر، وما بعد الألف في جَعَافِر لا يكون إلا مكسورًا، فلما انكسر ما قبل الياء في حَبَالَى انقلبت ياءً، فصار في التقدير : حَبَالِي، فأبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفًا).(٣)

---

(١) ويجوز في تكسيره : فَعَالٍ بفتح العين نحو حَبَالٍ ، وصَحَارٍ ، وفِعَالٍ بالكسر نحو إنَاث وبِطَاح في أُنثَى وبَطْحَاء ، وفَعَالِيّ وهو قليلٌ نحو حَبَالِيّ وصَحَارِيّ . ينظر : الكتاب ٦٠٩/٣ ، وشرح المفصل ٥٧/٥- ٥٨ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٨/٤ ، وشرح الشافية ١٥٨/٢ .

(٢) ينظر : الأصول ٩/٣ ، ١٩٣ ، والهمع ٣٦٣/٣ ، وحاشية يس على التصريح ٣١٤/٢ .

(٣) شرح المفصل ٥٨/٥ .

وإنما أبدلوا ياء التأنيث ألفًا في تكسير نحو : حُبْلَى وصَحْرَاء ؛ **للفرق** بين ألف التأنيث، وبين ألف الإلحاق .(١)

قال سيبويه : (وأما ما كان على أربعة أحرف، وكان آخره ألف التأنيث، فإن أردت أن تكسره فإنك تحذف الزيادة التي هي للتأنيث، ويُبْنَى على فَعَالَى، وتبدل من الياء الألف ؛ وذلك نحو قولك في حُبْلَى : حَبَالَى، وفي ذفرى : ذَفَارَى . وقال بعضهم : ذِفْرَى وذَفَارٍ ولم ينونوا ذِفْرَى . وكذلك ما كانت الألفان في آخره للتأنيث، وذلك قولك : صَحْرَاء وصَحَارَى، وعَذْرَاء وعَذَارَى، وقد قالوا : صَحَارٍ وعَذَارٍ، وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث ؛ ليكون آخره كآخر ما فيه علامة التأنيث، **وليفرقوا** بين هذا وبين عِلْبَاء، ونحوه).(٢)

وهذا يقضي بأن ألف الإلحاق لا يجوز فيها هذا الذي جاز في ألف التأنيث من قلب الياء ألفًا . قال الرضي : (ولا يجوز هذا في ألف الإلحاق، لا تقول في حَرْبَاء : حَرَابَى، بل يجب في مثله : حَرَابِيّ مشددًا أو مخففًا ؛ وذلك لأن جعلها ألفًا إنما كان لتصير الياء ألفًا كما كان، وألف التأنيث أولى بالمحافظة عليها – لكونها علامة – من ألف الإلحاق).(٣)

وأما الألف المنقلبة فقد جاء في بعضها ما جاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفًا ؛ تشبيهًا لها بها، وذلك نحو : مِدْرًى ومَدَارٍ ومَدَارَى، بالألف، وذلك ليس بمطرد .

وقال بعضهم : هو مطرد، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للإلحاق، وإن كان الأصل إبقاء الياء فتقول على هذا في ملهى : مَلاَهٍ ومَلاَهَى، وفي أَرْطَى : أَرَاطٍ وأَرَاطَى، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال .(٤)

قال الرضي : (والأولى الوقوف على ما سُمِعَ).(٥)

---

(١) ينظر : شرح الشافية ١٦٠/٢ ، ١٦٣ ، وحاشية يس على التصريح ٣١٤/٢.

(٢) الكتاب ٦٠٩/٣ .

(٣) شرح الشافية ١٦٣/٢

(٤) ينظر : الكتاب ٦٠٩/٣ ، وشرح الشافية ١٦١/٢

(٥) شرح الشافية ١٦١/٢

٣- جمعُ ثور على ثيرة

من مواضع قلب الواو ياءً أن تقع عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة وبعدها في الجمع ألف، وهي في المفرد ساكنة، كحوْض وحياض وروْض ورياض، والأصل : حِوَاض ورِوَاض، ولكن لما انكسر ما قبل الواو، وجاء بعدها في الجمع ألف، وكانت في المفرد ساكنة، ضعفت، فتسلطت الكسرة عليها، فقلبت ياء .(١)

فإن فقدت الألف في الجمع صُحِّحَت الواو ولم تعلَّ بقلبها ياءً، نحو : كوز وكوزة وعَوْد ــ بفتح أوله للمسن من الإبل ــ وعِوَدَة(٢)، إلا أنه جاء عن العرب في جمع ثور : ثِيَرَة، بقلب الواو ياءً، وفي هذا الإعلال ثلاثة مذاهب(٣) :

المذهب الأول :

مذهب سيبويه : أن جمع ثور على ثيرة شاذٌّ، والقياس ثِوَرَة، بالتصحيح . قال سيبويه : (وقد قالوا : ثِوَرَة وثيرة، قلبوها ؛ حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا، كما استثقلوا أن تثبت في دِيَم، وهذا ليس بمطرد، يعني ثيرة).(٤)

المذهب الثاني :

ما نسب إلى المبرد من أن أصل ثِيَرَة : ثِوْرَة، بسكون الواو، فَأُعِلَّ بقلب الواو ياءً(٥) ؛

للفرق بين جمع ثور من الحيوان، وبين جمع ثور من الأقط ؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا ثِوَرَة،

---

(١) ينظر : الكتاب ٥٨٨/٣ ، ٣٦١/٤ ، والمقتضب ٢٦٨/١ ــ ٢٦٩ ، والأصول ٤٣٢/٢ ، وسر الصناعة ٧٣٣/٢ ، وشرح الشافية ١٣٨/٣ ، والتصريح ٣٧٨/٢ .

(٢).ولم يجز إعلال الواو في ذلك ؛ لأنها تحصنت ؛ ببعدها من الطرف ؛ بسبب هاء التأنيث . ينظر : التصريح ٣٧٨/٢

(٣) ينظر : الخصائص ٣٦١/٤ ، وفيه : (فأما ثيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال ...).

(٤) ينظر : الكتاب ٣٦١/٤ .

(٥) أي : قلبت الواو ياءً ؛ لأنها وقعت ساكنة بعد كسر ، ثم فتحت الياء ، فصارت ثِيَرَة .

بالتصحيح، لا غيرُ .[1] قال ابن جني : (وقال أبو العباس : إنما أعلوا ثيرة، جمع ثور هذا الحيوان ؛ **للفرق** بينه وبين ثورة جمع ثور، وهو القطعة من الأقط).[2]

وإنما كانت ثِيَرَة جمعًا لثور الحيوان، لا لثور الأقط ــ أنهم قالوا في جمع ثور من الحيوان : ثِيرَان، فحملوا ثِيَرَة عليه، وليس لثِوَرَة من الأقط ما يحمل في القلب عليه .[3]

المذهب الثالث :

مذهب ابن السراج : أنهم إنما أعلوا ثيرة ؛ لأنها مقصورة من فِعَالَة، والأصل ثِيَارَة ؛ فلذلك أُعِلَّ، ثم قصر بعد ذلك . قال : (والأقيس عندي في ذا أن يكونوا أرادوا فِعَالَة).[4]

ويرد عليه أنه يحتاج إلى دليل، والذي تميل إليه النفس في ذلك الجمع بين قول سيبويه وما نسب للمبرد، وذلك بأن يقال : إن جمع ثور على ثيرة، بقلب الواو ياءً شاذٍّ، وكأنهم **فرقوا** بالقلب بين جمع ثور من الحيوان وبين جمع ثور من الأقط ؛ لأنهم يقولون في جمع ثور الأقط : ثِوَرَة فقط .

---

(١) في المقتضب ٢٨٦/١ : (فأما قولهم ثيرة فله علة أخرناها لنذكرها في موضعها إن شاء الله) ولم أقف في المقتضب على ما وعد به صاحبه ، غير أنه قال في ٣٣٧/١ : (كما كنت تقول في الثاء والواو : ثِوَرَة) قال الشيخ عضيمة ٢٦٨/١: (ولم يذكر غير ذلك).

وينظر ما نسب للمبرد في : الأصول ٢٦٤/٣ ــ ٢٦٥ ، والخصائص ١٢٢/١ .

(٢) سر الصناعة ٧٣٣/٢ــ ٧٣٤ .

(٣) التصريح ٣٧٨/٢ .

(٤) الأصول ٣١٠/٣ .

٤- تصحيح الواو في التصغير إذا كانت عينًا متحركة أو زائدة للإلحاق

إذا وقعت الواو حشوًا بعد ياء التصغير فلا تخلو من أن تكون لام الكلمة، أو غير لام .

فإن كانت لامًا، نحو : غَزْو وغُرْوَة، وجب قلبها ياءً، وأدغمت فيها ياء التصغير، فتقول : غُزَيّ وغُرَيَّة .

وإن كانت غير لام فلا تخلو من أن تكون في المُكَبَّر ساكنة، أو متحركة .

فإن كانت ساكنة، نحو واو : عجوز وعمود فإنها تُقْلَب ياء في التصغير ياءً وجوبًا، وتُدْغَم فيها ياء التصغير ؛ لأنه لا بد من وقوع ياء التصغير ثالثة قبلها، وهي ساكنة، فتجتمع الواو والياء في كلمة، والسابق منهما ساكنٌ، فتقلب الواو ياءً، كما قلبت في سَيِّد ومَيِّت وقَيِّم، والأصل : سَيْوِد ومَيْوِت وقَيْوِم ؛ لأنه من ساد يسود ومات يموت وقام يقوم، فعلى هذا القياس قلت في تصغير أسود : أُسَيِّد .

وإن كانت متحركة، عينًا كانت، نحو : أَسْوَد وأَعْوَر، أو زائدة للإلحاق نحو : جَدْوَل وقَسْوَر، فقد حكى سيبويه عن العرب في تصغيره وجهين[1] :

أحدهما : القلب والإدغام، وهو الكثير الجيد، نحو قولك : أُسَيِّد، بفُعِلَ فيه ما تقدم ذكره من قلب الواو، وإدغام ياء التصغير فيها، على حد العمل في مَيِّت وسَيِّد .[2]

والآخر : الإظهار . قال سيبويه : (وهو أبعد الوجهين).[3] فتقول : أُسَيْوِد وأُعَيْوِر، وجُدَيْوِل وقُسَيْوِر، وفي علة هذا الوجه قولان :

١- أنهم قالوا : أُسَيْوِد وجُدَيْوِل ؛ **للفرق** بين ما سكنت واوه في المفرد، فيجب قلبها ياءً، وإدغامها في ياء التصغير، وبين ما تحركت واوه، فيجوز فيه القلب والتصحيح ؛ ألا ترى أنهم قالوا

---

(١) ينظر الكتاب ٤٦٩/٣ – ٤٦٩

(٢) ينظر :المقتضب ١١٨/١ ، ٢٨٣/٢ ، والخصائص ١٥٥/١ ، وشرح المفصل ١٢٤/٥ ، والتبصرة ٦٩٠/٢ ، وشرح الشافية ٢٢٩/١– ٢٣٠ ، والارتشاف ٣٥٤/١– ٣٥٥

(٣) ينظر الكتاب ٤٦٩/٣

: ثِيَاب، فقلبوا الواو ياء في التكسير ؛ حيث سكنت في الواحد، ولم يقلبوها في طِوَال ؛ حيث كانت متحركة .[1]

قال ابن يعيش: (وقيل : إنما قالوا : أُسَيْوِد وجُدَيْوِل ؛ حيث قويت بالحركة في الواحد ؛ ألا ترى أنهم قالوا : ثِيَاب، فقلبوا الواو ياء في التكسير ؛ حيث سكنت في الواحد، ولم يقلبوها في طِوَال ؛ حيث كانت متحركة في الواحد من نحو طويل).[2]

٢- أنهم حملوا التصغير هنا على التكسير، فكما قالوا : أَسَاوِد وجَدَاوِل بإظهار الواو، كذلك قالوا : أُسَيْوِد وجُدَيْوِل ؛ لأن التصغير والتكسير من واد واحد .[3]

والأول أولى ؛ لقوة الواو المتحركة، وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة .

وأما ما ذكر من الحمل على التكسير فيرد عليه أن هذا الحمل لا يطرد في كل وجه ؛ إذ لو كان كذلك لجاز في تصغير مَقَام ومَقَال : مُقَيْوِم ومُقَيْوِل، بالواو، كما قالوا في التكسير : مَقَاوِم ومَقَاوِل، ومع هذا فهم يقولون في التصغير : مُقَيِّم ومُقَيِّل، فأدغموا، ولم يعتمدوا بظهورها في التكسير .[4]

---

(١) ينظر : المقتضب ٢٨٣/٢ ، والإيضاح شرح المفصل ٥٧٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٠٣/٤-١٩٠٤، وشرح الشافية ٢٢٩/١- ٢٣٠ ، والهمع ٣٧٩/٣

(٢) شرح المفصل ١٢٤/٥

(٣) ينظر : المقتضب ١١٨/١ ، ٢٨٣/٢ ، واللمع ٢١٤ ، والإيضاح شرح المفصل ٥٧٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٠٣/٤-١٩٠٤ ، وشرح الشافية ٢٢٩/١- ٢٣٠

(٤) ينظر : الخصائص ٨٤/٣ ، وشرح المفصل ١٢٤/٥ ، والتبصرة ٦٩٠/٢ ، وشرح الشافية ٢٢٩/١-٢٣٠

٥- وجوب قلب همزة التأنيث الممدودة واوًا في النسب

حكم همزة الممدودة أنها : إما أن تكون أصلية، نحو : قُرَّاء[١] ووُضَّاء[٢] أو منقلبة عن أصل، نحو : كِسَاء، أو زائدة للإلحاق، نحو: عِلْبَاء، أو زائدة للتأنيث، نحو : صحراء .

فإن كانت أصلية فالأكثر بقاء الهمزة قبل ياء النسب بحالها دون تغيير ؛ لقوتها بأصالتها، فتقول في النسب إلى قُرَّاء ووُضَّاء : قُرَّائِيّ ووُضَّائِيّ، ويجوز قلبها واوًا ؛ استثقالاً، وهو قليل، فيقال : قُرَّاوِيّ ووُضَّاوِيّ .[٣]

وإن كانت منقلبة عن أصل، أو زائدة للإلحاق، جاز في النسب إلى ما هي فيه وجهان : السلامة، والقلب واوًا، فيقال في النسب إلى نحو " كِسَاء " : " كِسَائِيّ " بالتصحيح، و" كِسَاوِيّ " بالقلب واوًا ؛ رجوعًا إلى الأصل، وفي نحو " عِلْبَاء " : " عِلْبَائِيّ " بالتصحيح ؛ تشبيهًا بالأصلية، و" عِلْبَاوِيّ " بالقلب واوًا ؛ تشبيهًا بألف التأنيث، كما سيأتي .

فإن كانت همزة الممدود زائدة للتأنيث فإنه يجب قلبها واوًا عند النسب، فتقول في النسب إلى صحراء وحمراء وحسناء : صَحْرَاوِيّ وحَمْرَاوِيّ وحَسْنَاوِيّ .[٤]

وإنما قُلِبَتْ الهمزة الزائدة للتأنيث واوًا[٥]، ولم تقر بحالها، كالأصلية ؛ لأمور ثلاثة :

---

(١) القُرَّاء : الناسك المتعبد . ينظر : اللسان (قرأ) ١/١٢٩- ١٣٠ .

(٢) الوُضَّاء : الوضيء الحسن الوجه . ينظر : اللسان (وضأ) ١/١٩٥

(٣) ينظر : اللباب ٢/١٥٢ ، وشرح الشافية ٢/٥٤- ٥٥ ، والهمع ١/١٦٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣/٣٥١ ، والمقتضب ٣/١٤٩ ، والأصول ٣/٦٧ ، واللمع ٢٠٩ ، وشرح ابن الناظم ٥٦٨ ، وتوضيح المقاصد ٥/١٤٥٧، والأشموني ٤/١٨٨- ١٨٩ .

(٥) وقد شذ قولهم في النسب إلى صنعاء وبهراء : صَنَعَانِيّ وبَهْرَانِيّ ، والقياس : صَنَعَاوِيّ وبَهْرَاوِيّ واختلف في هذا الشاذ فقيل : النون فيه بدلٌ من الهمزة في صنعاء وبهراء ، وقيل : بدلٌ من الواو ، كأنهم قالوا : صَنَعَاوِيّ وبَهْرَاوِيّ ، كصَحْرَاوِيّ ، ثم أبدلوا من الواو نونًا . ينظر : الأصول ٣/٨١ ، والمنصف ١٥٩ ، وشرح المفصل ١٠/٣٦ ، والممتع ٢٦٣ ، وشرح الشافية ٢/٥٤ ، ٨٥ .

الأول : لئلا تقع علامة التأنيث حشوًا، ولم تكن لتحذف ؛ لأنها لازمة تتحرك بحركات الإعراب، فهي محصنة بالحركة، ولما لم يجز حذفها وجب تغييرها، فَقُلِبَتْ واوًا .

الثاني : لأن همزة التأنيث أثقل من الواو ؛ وذلك لأنها عوضٌ عن علامة التأنيث التي تُوجِبُ ثِقَلاً، فوجب قلبها واوًا .(١)

الثالث : **للفرق** بين الزائدة للتأنيث والأصلية، وذلك بأنه لما كان الأكثر عند النسب بقاء الهمزة الأصلية قبل ياء النسب بحالها دون تغيير، قُلِبَتِ الهمزة الزائدة للتأنيث واوًا ؛ فرقًا بينهما، فكان الزائد بالتغيير أولى .(٢)

وهذا هو المختار ؛ لأنهم لما قصدوا **الفرق** بين الأصلي والزائد، كان الزائد بالتغيير أولى، فَقُلِبَتِ الزائدة واوًا ؛ **فرقًا** بين الزائدة للتأنيث والأصلية .(٣)

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٥١/٣ وأسرار العربية ٣٢٤ وشرح المفصل ٦١٠/٥ ، والتصريح ٣٣١/٢.

(٢).ينظر : المقرب ٤٥٨ ، وشرح ابن الناظم ٥٦٩ ، وتوضيح المقاصد ١٤٥٧/٥ ، والتصريح ٣٣١/٢ ، والأشموني ١٨٨/٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٦١٠/٥ ، وشرح الشافية ٥٤/٢- ٥٥ ، والتصريح ٣٣١/٢ .

٦- إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفًا في الوقف

من أحكام نون التوكيد الخفيفة أنها تُعْطَى في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ، ويجب حينئذ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ في الوصل من واو أو ياء، تقول في الوصل : اضْرِبُن يا قومِ، واضْرِبِن يا هند، بضم الباء في الأول، وكسرها في الثاني، والأصل : اضْرِبُون واضْرِبِين، بسكون النون فيهما، فَحُذِفَت الواو والياء ؛ لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت حذفت النون ؛ لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة في نحو : جاء زيد، ومررت بزيد، ثم ترجع بالواو والياء ؛ لزوال التقاء الساكنين بحذف النون، فتقول : اضربوا، واضربي .

وإن وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد فتحة قُلِبَتْ ألفًا في الوقف نحو قوله تعالى : ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾[١] فالوقف عليها : ﴿وَلَيَكُونَا﴾ ومثله قوله تعالى:﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[٢] الوقف عليها : ﴿لَنَسْفَعَا﴾ .[٣] قال الأنباري : (أجمع القراء على أن الوقف في هذين الموضعين : ﴿لَنَسْفَعًا﴾، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ بالألف لا غير).[٤] ومن ذلك – أيضًا – قول الشاعر :

وَإِيَّاكَ وَالمَيتَاتِ لاَ تَقْرَبَنْهَا وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا .[٥]

قال العيني (والشاهد في قوله : فَاعْبُدَا ؛ إذ أصله : فَاعْبُدَنْ، بالنون الخفيفة، فأبدلت ألفًا للوقف).[٦]

وإنما أبدلت النون الخفيفة ألفًا في الوقف ؛ لأمرين :

---

(١) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٣) ينظر : الكتاب ٥٢٣/٣ ، والمقتضب ١٩٩/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٩٧/١ ، والأصول ٢٠٢/٢ ، وكتاب الشعر ٧٠/١ والمنصف ١٥٩ ، والتصريح ٢٠٨/٢ ، والهمع ٦١٨/٢.

(٤) الإنصاف ٦٥٣/٢ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو (للأعشى ميمون في : اللمع ١٩٨ ، وسر الصناعة ٦٧٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٨/٩ . وبلا نسبة في : أوضح المسالك ١١٣/٤ . والأشموني ٢٢٦/٣ .

(٦) شرح الشواهد الكبرى ٢٢٦/٣ .

الأمر الأول : أن هذه النون تشبه التنوين المنصوب، فإنه يُبْدَل في الوقف ألفًا، نحو : رأيت زيدا.[1] قال سيبويه – في باب الوقف عند النون الخفيفة – : (اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحًا، ثم وقفت جعلت مكانها ألفًا، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت ؛ وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أن التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أن التنوين علامة المتمكن، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف وذلك قولك : اضربَا، إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة، وهذا تفسير الخليل).[2]

الأمر الثاني : **للفرق** بينه وبين النون الثقيلة ؛ إذ الوقف على الثقيلة كالوقف على غيرها من الحروف المبنية على الحركة . فإن شئت كان وقفها كوصلها، وإن شئت ألحقت هاءً لبيان الحركة، كما تقول : ارْمِهْ واغْزُهْ واخْشَهْ، فهذا وجهها، وإن شئت قلت على قولك : ارْمِ، اغْزُ، اخْشَ، فقلت : اضْرِبَنّ، وارمِيَنّ، وقُولَنّ

فهذا أمر الثقيلة .

فأما الخفيفة فإنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم فإذا كان ما قبلها مفتوحًا أبدلت منها الألف، وذلك قولك : اضرِبَنْ زيدًا، فإذا وقفت قلت : اضْرِبَا .[3]

قال النحاس في إعراب قوله تعالى ﴿لَنَسْفَعَن بِالنَّاصِيَةِ﴾ [4] : (الوقف عليه بالألف ؛ **فرقًا** بينه وبين النون الثقيلة، ولأنه بمنزلة قولك : رأيت زيدا).[5]

والرأي في ذلك ما ذهب إليه بعضهم من أن إبدال نون التوكيد الخفيفة في الوقف ألفًا إنما يكون عند أمن اللبس، فإن خيف، نحو : اضْرِبَنْ زيدًا، ولا تَضْرِبَنْ زيدًا، كُتِبَ بالنون، ولم يعتبر بحالة الوقف ؛ لأنه لو كتب بالألف لالتبس بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط.[6]

---

(١) ينظر : المقتضب ١٩٩/١ .

(٢) الكتاب ٥٢١/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٥٢٥/٣ ، والمقتضب ١٧/٣ .

(٤) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٥) ينظر : الكتاب ٥٢٣/٣ ، والأصول ٢٠٢/٢ ، والتصريح ٢٠٨/٢ ، والهمع ٦١٨/٢ .

(٦) ينظر : شرح الشافية ٣١٨/٣ ، والهمع ٥٠١/٣ .

٧- قلب ياء فَعْلَى واوًا

إذا اعتلت لام " فَعْلَى " بفتح الفاء وسكون العين، فتارة تكون لامها واوًا وتارة تكون ياءً .

فإن كانت واوًا سلمت في الاسم، نحو : دَعْوَى، وفي الصفة، نحو : نَشْوَى، فلم **يُفَرِّقُوا** في ذوات الواو بين الاسم والصفة ؛ لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو، فلو قُلِبَت يـاءً لصار طرفا الكلمة خفيفين .

وإن كانت ياءً سلمت في الصفة، نحو : " صَدْيَا، وخَزْيَا " وقُلِبَتْ واوًا في الاسم، نحـو : تَقْوَى وَشَرْوَى وَفَتْوَى ؛ **فرقًا** بين الاسم والصفة .(١)

قال ابن الناظم : (تبدل – غالبًا – الواو من الياء الكائنة لامًا لفَعْلَى اسمًا ؛ **فرقًا** بينـه وبين الصفة، وذلك نحو : تَقْوَى، أصله : تَقْيَا ؛ لأنه من " تقيت " ولكنـهم قلبـوا اليـاء واوًا ؛ **ليفرقوا** بينه وبين : صَدْيَا، وخَزْيَا من الصفات، وخصوا الاسم بالإعلال ؛ لأنه أخفُّ من الصفة، فكان أحمل للثقل).(٢)

وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردًا، وشذ من ذلك قولهـم : " طَغْيَا " لولد البقر، فجاءت بالياء، وكان القياس " طَغْوَا " بالواو .(٣)

والذي تميل إليه النفس أن التعليل **بالفرق** بين الاسم والصفة في قلب الياء واوًا في الاسم من نحو : تَقْوَى، ضعيفٌ ؛ لأنه تعليلٌ قاصرٌ غير محكم ؛ لذا سهل نقضه .

قال ابن جني : (باب في الاستحسان، وجماعه : أن علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضربًا من الاتساع والتصرف، من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة، نحـو قـولهم :

---

(١) ينظر : سر الصناعة : ٥٩١/٢ ، واللباب ٤٢٣/٢ ، وشرح الشافية ١٧٧/٣ــ ١٧٨، وتوضيح المقاصـد ١٥٩٣/٦ ، والأشموني ٣١٠/٤ ــ ٣١١ .

(٢) ينظر : سر الصناعة : ٥٩١/٢ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد : ١٥٩٣/٦ ، والأشموني : ٣١١/٤ .

الفتوى والبقوى والتقوى والشروى، ونحو ذلك، ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوًا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة، وهذه ليست علة معتـــدة ؛ ألا تعلـــم كيـــف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها ؟ من ذلك قولهم في تكسير حسن : حِسَان، فهذا كجبل وجبال، وقالوا فرس وُرُد وخيل وُرُد، فهذا كسقف وسُقُف، وقالوا : رجل غفور وقوم غُفُر، وفخور وفُخُر، فهذا كعمود وعُمُد، وقالوا : جمـــل بـــازل وإبـــل بوازل، وشغل شاغل وأشغال شواغل، فهذا كغارب وغوارب وكاهل وكواهل، ولسنا نـــدفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان، لا عن ضرورة علة، وليس بجار مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبًا لجاء في جميع الباب، كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقادٌ في جميع الباب).[1]

(١) الخصائص ١/١٣٣ ــ ١٣٤.

٨- قلب واو فُعْلَى ياءً

إذا اعتلت لام " فُعْلَى " بضم الفاء وسكون العين، فتارة تكون لامها ياءً، وتارةً تكون واوًا :

فإن كانت ياءً سلمت في الاسم، نحو : الفُتْيَا، وفي الصفة، نحو : القُصْيَا، تأنيث الأقصى، فلم **يُفَرِّقُوا** في فُعْلَى من ذوات الياء بين الاسم والصفة[١] ؛ لحصول الاعتدال في الكلمة ؛ بثقل الضمة في أولها، وخفة الياء في آخرها، فلو قُلِبَتْ واوًا لكان طرفا الكلمتين ثقيلين .[٢]

وشذ من ذلك القُصْوَى في لغة غير تميم، وأما تميم فيقولون : القُصْيَا على القياس .[٣]

قال العكبري : (فأما قُصْوَى فهي صفة، وقد خرجت على الأصل، وهو شاذ منبه على الأصل).[٤]

وإن كانت لام فُعْلَى واوًا سلمت في الاسم، نحو : حُزْوَى، اسم موضع وقُلِبَتْ واوًا في الصفة، نحو : " الدُّنيَا، والعُلْيَا " ؛ **فرقًا** بين الاسم والصفة .[٥]

قالوا : فإن قيل : فَلِمَ غيرت هنا في الصفة وهناك في الاسم ؟ قيل : فُعِلَ ذلك ؛ إيثارًا للتخفيف، وبيانه من وجهين :

أحدهما : أن " فُعْلَى " مضمومة الأول .

الثاني : أن الواو أثقل من الياء، فَجُعِلَ في الاسم ؛ لأنه أخف، وأما الصفة فثقيلة حُوِّلَتْ فيها الواو إلى الياء ؛ لأنها أخف بخلاف فُعْلَى.[٦]

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/٦٠٨ ، واللباب ٢/٤٢٤ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ٣/١٧٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/٦٠٨ ، وتوضيح المقاصد : ٦/١٥٩٤ ، والأشموني ٤/٣١٢ .

(٤) ينظر : اللباب ٢/٤٢٥ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣/٦٠٨ ، واللباب ٢/٤٢٤ .

(٦) ينظر : اللباب ٢/٤٢٤ .

والمعتمد في ذلك أن هذا القلب في لام فُعْلَى قد يقع في الاسم، وقد يقع الصفة ؛ وذلك لمجرد التخفيف، لا **للفرق** بين الاسم والصفة ؛ ذلك بأن **الفرق** بينهما موجودٌ قبل القلب .

ويؤيد ذلك أن النحاة أنفسهم قد اختلفوا فيما يقع فيه القلب، الاسم أو الصفة ؟

فما سلف من أن القلب في الصفة دون الاسم إنما هو ما صرح به ابن مالك في قوله : (إذا كانت لام فُعْلَى واوًا، وهو اسمٌ لم يُغَيَّر نحو : حُزْوَى، فإن كانت وصفًا قُلِبَتْ واوه ياءً، نحو : العُلْيَا والدُّنيَا).[1]

وذهب كثيرٌ من أهل التصريف إلى أن القلب إنما هو في الاسم دون الصفة .

قال الرضي : (وأما الواوي فحصل فيه نوعُ ثقلٍ ؛ بكون الضمة في أول الكلمة، والواو قرب الآخر، فَقُصِدَ مع التخفيف **الفرق** بين الاسم والصفة، فَقُلِبَت الواو ياءً في الاسم دون الصفة ؛ لكون الاسم أسبقَ من الصفة، فَعُدِّلَ بقلب واوه ياءً، فلما وُصِلَ إلى الصفة خُلِّيَت ؛ لأجل **الفرق** بينهما).[2]

فإذا كان من القياس عند ابن مالك تصحيح الواو في نحو : حُزْوَى لأنه اسمٌ، لا صفة، فهو من الشاذ عند غيره ممن يقلب في الاسم دون الصفة .[3]

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٤/٢١٢١- ٢١٢٢ .

(٢) شرح الشافية ٣/١٧٨ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني ٤/٣١٢- ٣١٣ .

٩- تصحيح ما شابه المضارع في الوزن والزيادة

يشارك الفعلَ في وجوب الإعلال بالنقل كلُّ اسمٍ أشبه المضارع في وزنه دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه .

فالأول نحو : مَقَام، فإنه مشبه لـ " يَعْلَم " في الوزن دون الزيادة، وأصله قبل الإعلال : مَقْوَم، بسكون القاف، وفتح الواو، فنقلوا حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، وقلبوا الواو ألفًا ؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها .

والثاني كأنْ تبنيَ من البيع اسمًا على مثال تِحْلِئ، بكسر التاء، وسكون الحاء، وكسر اللام، فإنك تقول بعد الإعلال : تِبِيع، بكسر التاء والباء، وأصله : تِبْيِع، بكسر أوله، وسكون ثانيه، وكسر ثالثه، نقلت كسرة الياء إلى الباء الساكنة قبلها .[١]

فإن أشبه الاسم المضارع في الوزن والزيادة معًا وجب التصحيح[٢]؛ **فرقًا** بينه وبين الفعل، وذلك نحو : أَبْيَض وأَسْوَد وصفين، فإنهما أشبها أَعْلَمَ في الوزن وزيادة الهمزة، فلو أُعِلاَّ لقيل فيهما : أَبَاض، وأَسَاد ؛ فيلتبسان بالفعل .[٣]

قال الرضي : (وإن لم يكن ذو الزيادة الاسمي مباينًا للفعل بوجه، نحو : أَبْيض وأَسْوَد، وأَدْوَن منك، وأَبْيَع، ونحو : إِبْيَع على وزن إِصْبَع من البيع، ونحو : تُبْيَع على وزن تُرْتَب منه، فلا يعل شيءٌ منها ؛ ليكون **فرقًا** بين الأسماء والأفعال، والأفعال بالإعلال أولى ؛ لاصالتها فيه . وأما إعلال نحو : أَبَانَ على قول من لم يصرفه فلكونه منقولاً عن فعل معلّ إلى الاسم، ومن صرفه فهو فَعَال، وليس مما نحن فيه).[٤]

---

(١) ينظر : المفصل ٥٣٠ ، وشرح ابن الناظم ٦١١ ، والتصريح ٣٩٤/٢ ، والأشموني ٣٢١/٤ .

(٢) ويجب التصحيح كذلك إن باين الاسم المضارع في الوزن والزيادة معًا ، وذلك نحو : (مِخْيَط) بكسر الميم ، فإنه مباين للفعل في كسر أوله ، وزيادة الميم . ينظر : شرح الشافية ١٤٥/٣ ، وتوضيح المقاصد ١٦٠٧/٦ ، وأوضح المسالك ٤٠٢/٤ ــ ٤٠٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٥٠/٤ ، والمقتضب ٢٤٧/١ ، والأصول ٢٨٦/٣ ، والتصريح ٣٩٤/٢ .

(٤) شرح الشافية ١٠٥/٣ .

المبحث الرابع: الفصل في علة الفرق بالحركة دراسة تصريفية

١- حركة عين المصدر الميمي و اسمي الزمان والمكان من الثلاثي

المصدر الميمي : مصدرٌ مبدوءٌ بميم زائدة لغير مفاعلة، ويصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعَل بفتح الميم والعين، نحو : مَضْرَب، إلا إذا كان مثالاً صحيح اللام، محذوف الفاء في المضارع، فإنه يصاغ على وزن مَفْعِل بكسر العين نحو : مَوْعِد .(١)

واسما الزمان والمكان : اسمان مشتقان للدلالة على زمان وقوع الفعل، أو مكانه، ويصاغان من الثلاثي(٢) على وزنين :

١- **مَفْعَل**، بفتح الميم والعين، إذا كان الفعل معتل اللام، نحو : مَرْمَى، ومَسْعَى أو كان صحيح اللام، ومضارعه مضموم العين، نحو : مَقْعَد، أو مفتوحها، نحو : مَذْهَب .

٢- **مَفْعِل** بكسر العين، وذلك إذا كان الفعل صحيح اللام، مكسور العين في المضارع، نحو : مَجْلِس، أو كان مثالاً واويًا، صحيح اللام نحو : مَوْعِد .(٣)

إذا تقرر هذا علم أمران :

١- أن الميم في هذه الصيغ وقعت موقع حرف المضارعة ؛ **للفرق** بين الاسم والفعل.

---

(١) وشذ من ذلك : المَرْجِع والمَصِير والمَعْرِفة والمَقْدِرَة ؛ حيث جاءت بالكسر ، والقياس فيها الفتح لأنها ليست مثالاً . وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر ، والأخير مثلثًا ، فالشذوذ في حالتي الكسر والضم .. ينظر : شرح المفصل ١٠٧/٦ ، وشرح الشافية ١٧٠/١- ١٧٣، ١٨٠.

(٢) وأما من غير الثلاثي فصيغة اسم المفعول والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان واحدة ، وذلك أنها تصاغ على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر ، نحو مُقَام ومُسْتَخْرَج ، والتمييز بينها بالقرائن . ينظر : التبصرة ٧٨١/٢والارتشاف ٥٠٠/٢

(٣) ينظر : الكتاب ٨٧/٤ – ٨٨ ، والمقتضب ١٠٧/١- ١٠٨ والتوطئة ٣٧٦ والهمع ٣٢٦/٣

٢- أن صوغ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الثلاثي واحدٌ في نحو : مَسْعَى ومَلْهَى مما فعله معتل اللام، وفي نحو : مَوْعِد، مما فعله مثال واوي صحيح اللام محذوف الفاء في المضارع وفي نحو : مَقْعَد ومَشْرَب مما مضارعه مضموم العين في المضارع، أو مفتوحها .[١]

على أنهم **فرقوا** بينهما بحركة العين، وذلك في موضعين :

أ- إذا كان الفعل صحيح اللام والفاء، من باب فَعَلَ يَفْعِل، بالفتح في الماضي والكسر في المضارع نحو : ضَرَبَ، فالمصدر على مَفْعَل بالفتح، واسما الزمان والمكان على مَفْعِل بالكسر ؛ فرقًا بينهما.[٢]

ب - إذا كان الفعل صحيح اللام، معتل الفاء بالياء، من باب " فَعَلَ يَفْعِل " بالفتح في الماضي والكسر في المضارع، نحو : يَسَرَ، فالمصدر على مَفْعَل بفتح العين، واسما الزمان والمكان على مَفْعِل بالكسر ؛ **فرقًا** بينهما .

قال الشلوبين : (كل ما كان على فَعَلَ يَفْعِل بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل، صحيح الفاء أو معتلها بالياء، كضَرَبَ ويَسَرَ فالزمان والمكان مكسور العين من مَفْعِل، والمصدر مفتوح، إلا ما شذ نحو : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[٣] أي : رجوعكم).[٤]

---

(١) ينظر : الكتاب ٨٩/٤ ، ومعاني القرآن للفراء ١٥٠/٢ ، والمقتضب ١٠٧/١ ، والأفعال لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي (ت ٥١٥هـ)٥١/١ ، وشرح المفصل ١٠٧/٦ .

(٢) ينظر الأصول ١٤١/٣- ١٤٢وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٩/٥والخصائص ٢٣٧/١- ٢٣٨

(٣) من الآية : ٦٠ من سورة الأنعام .

(٤) التوطئة ٣٧٦ .

٢- فتح عين الاسم في جمع فَعْلَة بالألف والتاء

إذا كان الاسم ثلاثيًا، ساكن العين، غير معتلها ولا مدغمها، وكانت فاؤه مفتوحة، لَزِمَ ـــ عند جمعه بالألف والتاء ـــ فتحُ عينه ؛ إتباعًا لفتح فائه، سواءٌ في ذلك العاقلُ، نحو : دَعْد، ودَعَدَات، وغير العاقل، نحو : تَمْرَة وتَمَرَات، وسَجْدَة وسَجَدَات . قال تعالى : ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾[١] بفتح السين، جمع حَسْرَة، بسكونها .[٢]

قال سيبويه : (وأما ما كان على فَعْلَة فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعتها بالتاء، وفتحت العين، وذلك قولك : قَصْعَةٌ وقَصَعَاتٌ ...).[٣]

فإن كان الثلاثي على وزن " فَعْلَة " صفةً، أو معتل العين، أو مُضَعَّفًا، وجب بقاء السكون، نحو : صَعْبَة وصَعْبَات، وجَوْزَة وجَوْزَات، وبَيْضَة وبَيْضَات، وجَنَّة وجَنَّات .[٤]

فإن قيل : فَلِمَ وجب تحريك العين من " فَعْلَة " بفتح الفاء وسكون العين في الجمع في نحو : قَصَعَات، وسكنت في نحو : صَعْبَات ؟

قيل : لأن " فَعْلَة " بفتح الفاء وسكون العين تكون اسمًا غير صفة، نحو : قَصْعَة، وتكون صفة، نحو : صَعْبَة، فحركت العين منها إذا كانت اسمًا غير صفة ؛ **للفرق** بينها وبين الصفة .[٥]

قال المبرد ـــ في باب الجمع لما يكون من الأجناس على فَعْلَة ـــ : (اعلم أنه ما كان من ذلك اسمًا، فإنك إذا جمعته بالألف والتاء حركت أوسطه ؛ لتكون الحركة عوضًا من الهاء المحذوفة،

---

(١) من الآية : ١٦٧ من سورة البقرة .

(٢) ينظر : المقتضب ١٨٨/٢ ، والأصول ٤٣٩/٢ ، ٤٤٢ ، وشرح ابن الناظم ٥٤٥ ـــ ٥٤٦ وتوضيح المقاصد ١٣٧١/٥، وأوضح المسالك ٣٠٣/٤ ، والأشموني ١١٦/٢ .

(٣) الكتاب ٥٧٨/٣ .

(٤) ينظر : اللمع ١٨٠/١ ، وشرح ابن الناظم ٥٤٥ ـــ ٥٤٦ .

(٥) المقتضب ١٨٨/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٠/١ ، والإنصاف ٤٤/١ .

وتكون **فرقًا** بين الاسم والنعت، وذلك قولك في طَلْحَة : طَلَحَات، وفي جَفْنَة : جَفَنَات وفي صَفْحَة : صَفَحَات ...).[1]

فإن قيل : فَلِمَ كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة، وهلاَّ عكسوا، وكان الفرق حاصلاً؟

قيل : إنما كان الاسم أولي بالتحريك من الصفة ؛ لأن الاسم أقوى وأخف من الصفة، والصفة أضعف وأثقل، فلما كان الاسم أقوى وأخف، والصفة أضعف وأثقل، كان الاسم للتحريك أحمل .[2]

(١) ينظر : أسرار العربية ٣٠٧ .

(٢) ينظر : السابق ٣٠٨ .

٣- جمعُ فَاعِلٍ المنقوص على فُعَلَة

من أمثلة جمع الكثرة : فُعَــلَة، بضم الفاء، وفتح العين، وهو مطردٌ في فاعل، وصفًا لمذكر عاقل، معتل اللام بالياء، نحو : رَامٍ ورُمَاة وقَاضٍ وقُضَاة، أو بالواو، نحو : غَازٍ وغُزَاة، والأصل فيهن : رُمَيَة وقُضَيَة وغُزَوَة، قلبت كلٌ من الياء والواو ألفًا ؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، هذا مــذهب الجمهور .[١] قال المرادي : (اختلف النحويون في وزن " رُمَاة " ونحوه، فذهب الجمهــور إلى أنــه فُعَلَة، وهو مما انفرد به المعتل).[٢]

وإنما كُسِّرَ المعتل اللام على فُعَلَة، بضم الفاء ؛ لتعتدل الكلمة بالثقل في أولهــا، والخفــة بالقلب في آخرها .[٣]

وذهب الفراء إلى أن رُمَاة، ونحوه على وزن فُعَّل، نحو : شَاهِد وشُهَّد ؛ بدليل مجيء ذلك، كقولهم : غُزًى في جمع : غَازٍ، والهاء فيه عوضٌ من ذهاب التعويض .[٤] قال الرضــي : (وقــال الفراء : أصله : فُعَّل، بتشديد العين، فاستثقل ذلك، فأبدل الهاء من أحد المثلين).[٥]

وذهب بعض النحويين إلى أن " رُمَاة " ونحوه على وزن فَعَلَة بفتح الفاء، نحــو : كَتَبَــة وحَفَظَة، وأن الفتحة حُوِّلَت ضمة ؛ **للفرق** بين معتل اللام وصحيحها[٦] قال المرادي : (وذهــب بعضهم إلى أن وزنه فَعَلَة، بالفتح، وضمت فاؤه ؛ **فرقًا** بين الصحيح والمعتل).[٧]

---

(١) ينظر : الكتاب ٦٣١/٣ ، والمقتضب ٢٦٢/١ــ ٢٦٣ ، والأصول ١٦/٣ ، وشــرح الجمــل ١٣٥/٢، وشرح الشافية ١٥٥/٢ ــ ١٥٦ ، والتصريح ٣٠٦/٢ ، والأشموني ١٣٢/٢ .

(٢) توضيح المقاصد ١٣٩٠/٥.

(٣) ينظر : شرح الشافية ١٥٦/٢ .

(٤) ينظر ما نسب للفراء في : شرح الشافية ١٥٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٣٩٠/٥.

(٥) ينظر : شرح الشافية ١٥٦/٢ .

(٦) ينظر : التصريح ٣٠٦/٢ .

(٧) توضيح المقاصد ١٣٩٠/٥.

والذي تميل إليه النفس في ذلك ما ذهب إليه الجمهور من أن جمع رَامٍ على فُعَلَة ؛ وذلك **للفرق** بينه وبين الصحيح، مثل : كَاتِب وحَافِظ مما يجمع على وزن فَعَلَة، بفتح الفاء .[1]

قال العكبري : (وإنما جاء في جمع فاعل من المنقوص فُعلة، نحو قاض وقضاة ؛ **فرقًا** بين الصحيح والمعتل، واختاروا له هذه الزنة ؛ لأنها أخف، وأنها لا مثل لها في الآحاد المعتلة).[2]

وأما ما نسب إلى الفراء من أن أصله : فُعَّل، بتشديد العين، وما ذهب إليه بعضهم من أنه على وزن فَعَلَة، بفتح الفاء، فلا يخفى ما فيهما من التكلف، فضلاً عن أنه ليس في أيٍّ منهما دليلٌ تقوم به الحجة .

(١) ينظر : المقتضب ١/٢٦٢ ــ ٢٦٣ .

(٢) اللباب ٢/١٨٥.

٤- نيابة أَفْعِلاَءَ عن فُعَلاَء في تكسير فَعِيل

من أمثلة جمع الكثرة فُعَلاَء، وهو مقيس في فَعِيل بمعنى فَاعِل صفة لمذكر عاقل غير مضعف، ولا معتل اللام، نحو : ظَرِيف وظُرَفَاء، وكَرِيم وكُرَماء، وبَخِيل وبُخَلاَء .

وينوب أفْعِلاَء عن فُعَلاَء في المضعف والمعتل[١]، نحو : شَدِيد وأَشِدَّاء، وغَنِيّ أَغْنِيَاء ؛ وذلك **للفرق** بين تكسير فعيل الصحيح السالم، وبين تكسير فَعِيل المضعف أوالمعتل اللام .[٢]

قيل : وإنما ناب أَفْعِلاَء عن فُعَلاَء في المعتل ؛ لأنهم لو قالوا في غَنِيّ : غُنَيَاء لتحرك حرف العلة، وانفتح ما قبله، فينقلب ألفًا، فيلتقي ألفان، فتحذف إحدى الألفين، فتختل الكلمة .[٣]

وفيه نظرٌ ؛ وذلك لأن حرف العلة بعده ألفٌ، فلا يعل لأجلها.[٤]

وناب أَفْعِلاَء عن فُعَلاَء في المضعف ؛ لأنهم لو قالوا في أَشِدَّاء : شُدَدَاء لالتقى حرفا التضعيف ؛ لزوال الفصل، ولا يمكن الإدغام ؛ لأن فُعَلاَء وزن خاص بالاسم، فلا يدغم .[٥]

---

(١) وشذ تَقِيّ تُقَوَاء ، وسَخِيّ سُخَوَاء ، والقياس : أَتْقِياء وأَسْخِيَاء ، وشذ أَفْعِلاَء في غير المضعف والمعتل ، نحو : صديق وأصدقاء ، ونصيب وأنصباء ، وهَيِّن وأهوناء ، وهذا كله مقصورٌ على السماع .. ينظر شرح الكافية الشافية ١٨٦٢/٤ ، وشرح الشافية للرضي : ١٣٧/٢.

(٢) ينظر :المقتضب ٢٠٩/٢- ٢١٠ ، والأصول ٣٠٢/٣ ، والتبصرة ٦٦٢/٢ ، و أوضح المسالك ٣٢٠/٤ ، شرح ابن عقيل ١٣٠/٤ ، والتصريح ٣١٢/٢ ، والهمع ٣٦٠/٣ . .

(٣) الكتاب ٦٣٤/٣- ٦٣٥ ، ٣٩٢/٤- ٣٩٣ ، والأصول ٣٠٣/٣ .، والتبصرة ٩٠٢/٢ .

(٤) ينظر : التصريح ٣١٢/٢ ، والأشموني ١٤٠/٤ .

(٥) ينظر : التبصرة ٩٠٢/٢ ، والتصريح ٣١٢/٢ .

٥- النسب إلى سَهْل ودَهْر

حكي عن العرب قولهم في النسب إلى السَّهْل الذي هو ضد الحزن : سُهَلِيّ بضم السين ؛ **فرقًا** بينه وبين المنسوب إلى سهل اسم رجل، حيث قالوا فيه : سَهْلِيّ بفتح السين .(١)

قال الرضي : (وقالوا في النسب إلى السَّهْل، وهو ضد الحزن : سُهْلِيّ، بضم السين ؛ **فرقًا** بينه وبين المنسوب إلى سهل اسم رجل).(٢)

وأما النسب إلى الرجل المسن فقالوا فيه : دُهْرِي بضم الدال ؛ فرقًا بينه وبين المنسوب إلى دَهْر اسم رجل حيث يقال في النسب إليه : دَهْرِيّ، بفتح الدال .

قال سيبويه : (ومن ذلك أيضًا قولهم في القديم السِّنّ : دُهْرِيّ فإذا جعلت الدهر اسم رجل قلت : دَهْرِيّ).(٣)

وعلى هذا اقتصر ابن السراج(٤)، وذهب بعض النحويين، كابن يعيش والرضي إلى أنهم قالوا في القديم السِّنّ : دُهْرِيّ ؛ **فرقًا** بينه وبين المنسوب إلى وبين المنسوب إلى أهل الإلحاد، حيث يقال في النسب إليه : دَهْرِيّ بفتح الدال .(٥)

قال الرضي : (وقالوا : دُهْرِيّ، بضم الدال للرجل المسن ؛ **فرقًا** بينه وبين الدَّهْرِيّ الذي هو من أهل الإلحاد).(٦)

وكلا القولين حسنٌ، فيقال في النسب إلى الرجل المسن : دُهْرِي بضم الدال ؛ **فرقًا** بينه وبين المنسوب إلى رجل اسمه دَهْر، أو إلى من يقول بقدم الدهر من أهل الإلحاد ؛ إذ يقال في النسب إلى كل منهما : دَهْرِيّ، بفتح الدال .

---

(١) ينظر : الكتاب ٣/٣٣٦ – ٣٣٧ ، والأصول ٣/٨١ ، وشرح المفصل ٦/١٠.

(٢) شرح الشافية ٢/٨٢ .

(٣) الكتاب ٣/٣٨٠ .

(٤) ينظر : الأصول ٣/٨٢ .

(٥) ينظر : اللباب ٢/١٥٦ ، وشرح المفصل ٦/١٠ ، وشرح الشافية ٢/٨٢ ، والهمع ٣/٤٠٦

(٦) شرح الشافية ٢/٨٢ .

٦- النسب إلى الثلاثي المكسور العين

إذا نسبت إلى الثلاثي المكسور العين وجب قلب الكسرة فتحة سواء أكان مفتوح الفاء، نحو : نَمِر، أم مضمومها، نحو : دُئِل، أم مكسورها، نحو : إِبِل، فتقول في النسب إليها : نَمَرِيّ، ودُؤَلِيّ، وإِبَلِيّ، بفتح العين فيهن وجوبًا[1] ؛ للفرق بينه وبين غير المكسور، فإنه ينسب إليه على لفظه، نحو : بَدْر بَدْرِيّ، وقَمَر قَمَرِيّ .

قال ابن مالك : (وإن كان المنسوب إليه ثلاثيًا مكسور العين فُتِحَت عينه وجوبًا، كقولك في نَمِر : نَمَرِيّ، وفي إِبِل : إِبَلِيّ، وفي الدُّئِل : دُؤَلِيّ، وشذ قولهم في الصَّعِق : صِعِقِيّ، والأصل : صَعِق، فكسروا الفاء إتباعًا لكسرة العين، واستصحبوا الكسرتين شذوذًا).[2]

وإنما اختص الثلاثي المكسور العين بهذا الفرق – أعني وجوب قلب كسرة العين فتحة ؛ كراهة توالي الكسرتين والياءين مع قلة حروف الكلمة ؛ وذلك لأنك لو لم تفتح كسرة العين لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة، أي : الثلاثية المجردة من الزوائد أو أكثرها على غاية من

---

(١) هذا مذهب الجمهور ينظر : الكتاب ٣٤٢/٣- ٣٤٣ ، والأصول ٦٤/٣ ، واللمع ٢٠٣ ، وأسرار العربية ٣٢١ ، شرح المفصل ١٤٥/٥ ، والتوطئة ٣٢٧ ، وشرح الشافية ١٨/٢.

وحكى أبوحيان في الارتشاف ١٦٦/١ ، ونقله عنه المرادي في توضيح المقاصد ١٤٥٠/٥ والسيوطي في الهمع ٤٠١/٣ أنه لم يخالف في ذلك إلا طاهر بن أحمد القزويني ، فذهب إلى أن ذلك على جهة الجواز ، وأنه يجوز فيه الوجهان .

وهو منقوضٌ بما حكاه الشيخ خالد في التصريح ٣٢٩/٢ : من أنه (ذهب بعضٌ إلى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة ، كإبِليّ بكسرتين: كسرة الإتباع والكسرة الأصلية ؛ لأن الكسرة تعمل في جهة واحدة ، فلا تنقل الأمر).

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤ .

الثقل ؛ بتتابع الأمثال من الياء والكسرة ؛ إذ في نحو : إِبِليّ لم يخلص منها حرفٌ، وفي نحو : نَمِرِيّ ودُئِلِيّ لم يخلص منها إلا أول الحروف .[1]

قال ابن السراج : (إذا نُسِبَ إلى اسم على وزن فعِل مكسور العين فإنك تفتحها ؛ استثقالاً لاجتماع الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرفٌ غير مكسور إلا حرفًا واحدًا، وهو النسب إلى النَّمِر : نَمري).[2]

(١) ينظر الأصول ٦٤/٣ ، وأسرار العربية ٣٢١ ، وشرح المفصل ١٤٥/٥ ، والتوطئة ٣٢٧ ، وشرح الشافية ١٨/٢

(٢) الأصول ٦٤/٣ .

٧- فتح ما بعد ياء التصغير قبل ألف فعْلان الذي لا يجمع على فَعَالِين

إذا صغر الاسم المتمكن ضُمَّ أوله، وفُتِحَ ثانيه، وزِيدَ بعد ثانيه ياء ساكنة ويقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثيًا، فتقول في رَجُل : رُجَيْل .

وإن كان رباعيًا فأكثر فُعِلَ به ذلك، وكُسِرَ ما بعد الياء، فتقول في درهم : دُرَيْهِم، وفي عصفور : عُصَيْفِير .

ويُستثنى من الكسر في ذلك ما قبل ألف فَعْلاَن الذي لا يُجْمَع على فَعَالِين[1] صفةً كان، أو اسمًا، مفتوحَ الفاء، أو مكسورها، أو مضمومها، فتقول في تصغير سَكْرَان، وعِمْرَان، وعُثْمَان : سُكَيْرَان، وعُمَيْرَان وعُثَيْمَان، بفتح ما بعد ياء التصغير ؛ وذلك لأمرين :

١- **للفرق** بينه وبين فعْلاَن الذي يجمع على فَعَالِين، فإنه يُكْسَر فيه ما بعد ياء التصغير، تقول في تصغير سِرْحَان[2] وسُلْطان : سُرَيْحِين وسُلَيْطِين ؛ لأنهم جمعوهما على فَعَالِين، فقالوا : سراحين وسلاطين والتكسير والتصغير من واد واحد .[3]

قال سيبويه : (واعلم أن كل اسم آخره ألفٌ ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة حروف فَعْلاَن كُسِّرَ للجمع على مثال مفاعيل، فإن تحقيره كتحقير سربال، شبهوه به، حيث كُسِّرَ للجمع، كما يُكَسَّر سربالٌ، وفُعِلَ به ما ليس لبابه في الأصل، فكما كُسِّرَ للجمع هذا التكسير حُقِّرَ هذا

---

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٣٢٦/٤- ٣٢٧ : (واعلم أنه يستثنى من قولنا : يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل : إحداها : ما قبل علامة التأنيث وهي نوعان : تاء كشجرة ، وألف كحبلى . الثانية : ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء الثالثة ما قبل ألف أفعال ، كأجمال وأفراس . الرابعة : ما قبل ألف فعلان الذي لا يجمع على فعالين كسكران وعثمان ، فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحًا).

(٢) السِّرْحَان بكسر السين : الذئب . ينظر : اللسان (سرح) : ٤٨١/٢

(٣) ينظر المقتضب ٢٦٦/٢ ، ٢٧٩ والأصول ٤١/٣ ، والتعليقة ٢٦٣/٣- ٢٦٤ ، والخصائص ٣٥٤/١ ، واللباب ١٦٢/٢، والتوطئة ٣٢١ ، وشرح الشافية ١٩٦/١- ١٩٧، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٣٩- ١٤٠، والتصريح ٣٢٠/٢

التحقير، وذلك قولك : سُرَيْحِينٌ في سِرْحانٍ ؛ لأنك تقول : سَرَاحِين، وضِبْعَان ضُبَيْعِين ؛ لأنك تقول ضَبَاعِين وحومانٌ[1] حويمِينٌ ؛ لأنهم يقولون حَوَامِين وسُلْطَان : سُلَيْطِين ؛ لأنهم يقولون : سَلاَطِين).[2]

فإن قيل : فَلِمَ حُمِلَ التصغير على التكسير ؟ وما الدليل على أنهما من وادٍ واحدٍ ؟

قيل : إنما حُمِلَ التصغير على التكسير ؛ لأنه يُغَيِّر اللفظ والمعنى، كما أن التكسير يُغَيِّر اللفظ والمعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت في تصغير رجل : رُجَيْل أنك قد غَيَّرت لفظه بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وغَيَّرت معناه ؛ لأنك نقلته من الكِبَر إلى الصِّغَر، كما أنك إذا قلت في تكسيره : رِجَال غَيَّرت لفظه بزيادة الألف وفتح ما قبلها، وغَيَّرت معناه ؛ لأنك نقلته من الإفراد إلى الجمع ؛ فلهذا قيل : إنهما من واد واحد .[3]

وإنما لم يقولوا : سكارين وعمارين وعثامين ؛ لأن الألف والنون شابها ألفي التأنيث ؛ بدليل منع الصرف، فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما .

ولما لم تكن الألف والنون في نحو سِرْحَان وسُلْطَان كذلك حصل التغيير .

وهذه ثمرة **الفرق** ههنا ؛ إذ لو صُغِّرَ عثمان، لقيل فيه : عُثَيْمَان، بمنع الصرف، وترك الألف والنون على حالهما ؛ لأنهما شابها ألفي التأنيث، فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما .

بخلاف ما لو صُغِّرَ سِرْحَان اسم رجل لقيل فيه : سُرَيْحِينٌ، بالصرف، وكسر ما بعد ياء التصغير ؛ لأنه ملحقٌ بِسِرْدَاح[4]، كما قيل في تصغير أَرْطَى وعِلْباء : أُرَيْطٍ وعُلَيْبٍ ؛ **فرقًا** بين

---

(١) الحَوْمَان : نبات باليادية . اللسان (حوم) ١٦٣/١٢ .

(٢) الكتاب ٤٢١/٣- ٤٢٢

(٣) ينظر : أسرار العربية ٣١٤

(٤) السِّرْدَاح :الأرض اللينة ، وأرض سِرْدَاح : بعيدة ، والسرداح : الضخم . اللسان (سردح): ٤٨٢/٢

الإلحاق والتأنيث والدليل على أن ألفيهما للإلحاق لا للتأنيث تنوينهما، فأرطى ملحق بجعفر، وعلباء ملحق بقرطاس .[1]

قال ابن السراج : (وإن حَقَّرْت سِرْحان اسم رجل صرفته، فقلت : سُرَيْحِين ؛ لأنه ملحق بسرداح في نكرته، ولكنك إن حقَّرْت عثمان فقلت : عُثَيْمَان لم تصرفه، وتركت الألف والنون على حالهما، كما فعلت بألفي التأنيث إذا قلت : حُمَيْرَاء).[2]

٢- **للفرق** بينه وبين ما نونه أصلية، فإنه يُكْسَر في تصغيره ما قبل الألف، وذلك نحو : حَسَّان، إذا أخذته من الحسن، فتقول في تصغيره : حُسَيِّن، أو حُسَيْسِين، بكسر ما بعد ياء التصغير فيهما.[3]

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٢١٦ – ٢١٧ ، ٤٢٣ ، والمقتضب ٢/٢٢٦ ، ٣/٣٣٧ ، والتعليقة ٣/٢٦٥ ، والتصريح ٢/٣٢٠ ، والهمع ١/١٣٠

(٢) الأصول ٢/٨٦

(٣) ينظر :حاشية الصبان ٢/١٦٠ .

الخاتمـــــة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد، إمـــام المرســـلين، وخاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد،،،

فإنه يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط التالية :

١- أن علة **الفرق** من العلل التي اعتمد عليها الصرفيون في معرفة كثير من الأحكام التي تطرأ على الصيغ والأبنية .

وقد تَتَبَّعَ البحث هذه الأحكامَ بالدراسة والتحليل، وانتهى إلى أنها تنحـــصر في الفـــرق بالحرف، أو الحركة، وأن الفرق بالحرف لا يخلو : إما أن يكون بالزيادة أو بالحذف أو بالإبدال والتصحيح .

٢- أن تاء التأنيث تدخل آخر الكلمة للدلالة على وجوه، منها : **الفرق** بين المـــذكر والمؤنـــث، والمفرد والجمع، والمقيد والمطلق، والاسم والصفة .

٣- أن المختار ما ذهب إليه الجمهور من أن الهاء في " أمهات " ليست أصليةً، بل زيدت ؛ **للفرق** بين ما يعقل، وما لا يعقل، فإنه يقال فيه : أُمَّات .

٤-أن تعليل سيبويه منع جمع نحو : حُبَارَى إلا بالألف والتاء ؛ **للفرق** بينها وبين جمع نحو : صَحْرَاء، فيه نظرٌ ؛ لأن القياس لا يمنع أن يقال في نحو حُبَارَى : حَبَائِر وحَبَارَى، كما قالوا في تصغيرها : حُبَيِّر وحُبَيْرَى .

٥- أن قول العرب في تصغير عِيد : عُيَيْد ؛ **للفرق** بينه وبين تصغير عُود، وكذا قولهم في الجمع : أعياد ؛ **للفرق** بينه وبين جمع عُود .

٦- أن من سَنَن العرب في كلامهم أنهم يزيدون في الخط حروفًا ؛ **للفرق**، ومن ذلك : زيادة الألف في مائة والواو في : أولئك، وأولو، وعمرو .

٧- أن الأرجح حذف ألف التأنيث الزائدة في النسب إلى نحو : حُبْلَى ؛ **فرقًا** بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية .

٨- أن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه من وجوب حذف الواو في النسب إلى نحو : فَرُوقَة ؛ **فرقًا** بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث .

٩- أنه إذا وُقِفَ على الاسم المنقوص المُعَرَّف بأل، وكان مرفوعًا أو مجرورًا فالأجود إثبات الياء ؛ إجراءً للوقف مُجْرَى الوصل، ويجوز حذفها ؛ **للفرق** بين الوصل والوقف .

١٠- أن ما ذهب إليه الكوفيون من أن حذف الواو من نحو : يَعِدُ ؛ **للفرق** بين الفعل اللازم والمتعدي، يرد عليه أن كثيرًا من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو وكلها لازمة .

١١- أن إبدال الياء من النون في نحو : دِينَار، ومن الراء في نحو : قِيرَاط ؛ **للفرق** بين فِعَّال الاسم، وفِعَّال المصدر .

١٢- أن الأولى - في جمع ثور على ثيرة - الجمع بين قول سيبويه وما نسب للمبرد وذلك بأن يقال : إن هذا الجمع شاذٌّ، والقياس ثِوَرَة، بالتصحيح، فَأُعِلَّ بقلب الواو ياءً ؛ **للفرق** بين جمع ثور من الحيوان، وبين جمع ثور من الأقط ؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا ثِوَرَة، بالتصحيح، لا غيرُ .

١٣- ضعفُ التعليل **بالفرق** بين الاسم والصفة في قلب ياء فَعْلَى واوًا في الاسم، نحو : تَقْوَى، دون الصفة، نحو : صَدْيَا ؛ لأنه تعليلٌ قاصرٌ غير محكم .

١٤- أنه يجب تحريك عين الاسم بالفتح في جمع " فَعْلَة " بالألف والتاء، نحو : قَصْعَة قَصَعَات ؛ **للفرق** بين الاسم والصفة، نحو : صَعْبَة صَعْبَات .

١٥- أن المعتمد ما ذهب إليه الجمهور من أن رماة ونحوه على وزن فُعَلَة ؛ **فرقًا** بينه وبين الصحيح الذي هو على وزن فَعَلَة، بفتح الفاء نحو : كَتَبَة وحَفَظَة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

د/ جمال حسن بشندي عيسى

فهرس المصادر والمراجع

ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء . تحقيق/ أنس مهرة . دار الكتب العلمية بيروت لبنان : ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي . تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد . مكتبة الخانجي . مطبعة المدني. القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .

ـ الأزهية في علم الحروف للهروي . تحقيق/ عبد المعين الملوحي . مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق : ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

ـ أسرار العربية لأبي البركات الأنباري . تحقيق/ محمد بهجة البيطار . مطبوعات المجمع العلمي بدمشق . دار الآفاق العربية .

ـ الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي . دار الكتب العلمية . بيروت الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م .

ـ الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الرابعة : ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

ـ إعراب القرآن للنحاس لأبي جعفر النحاس . تحقيق : زهير غازي زاهد . عالم الكتب . لبنان . الطبعة الثالثة : ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .

ـ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني . تحقيق : سمير جابر . دار الفكر . بيروت . الطبعة الثانية .

ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري . تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي . مطبعة المدني . القاهرة . الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري . دار الكتب العلمية . بيروت : ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري . تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل : ١٩٨٢م .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل . بيروت . الطبعة الخامسة : ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

ـ البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ . تحقيق فوزي عطوي . دار صعب . بيروت . الطبعة الأولى : ١٩٦٨م .

ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد الأزهري، ومعه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي . مطبعة الحلبي .

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي . تحقيق الدكتور/عبد الرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م

ـ الجمل في النحو للزجاجي . تحقيق/ علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه . تحقيق : أحمد فريد المزيدي . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق الشيخ/عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م .

ـ الخصائص لابن جني . تحقيق الدكتور/ محمد علي النجار . دار الهدى . الطبعة الثانية .

ـ ديوان الأعشى ميمون . دار صادر . بيروت .

ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة . الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٧٨م .

ـ رصف المباني في حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي . تحقيق الدكتور/ سعيد صالح مصطفى زعيمة . دار ابن خلدون .

ـ سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى : ١٩٨٥م .

ـ الشافية في علم التصريف لابن الحاجب . تحقيق : حسن أحمد العثمان . المكتبة المكية . مكة المكرمة . الطبعة الأولى : ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

ـ شرح الألفية للأشموني، ومعه حاشية الصبان، وشرح الشواهد للعيني . مطبعة . الحلبي .

ـ شرح الألفية لابن عقيل . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر . سوريا : ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

ـ شرح الألفية لابن الناظم . تحقيق : محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م .

ـ شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق : محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ ٢٠٠١م .

ـ شرح الجمل لابن عصفور . قدم له فواز الشعار، وأشرف عليه الدكتور/إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .

ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضي، ومعه شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي . تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية . بيروت : ١٤٠٢هـ .

ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . الشركة المتحدة . سوريا . ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

ـ شرح كافية ابن الحاجب في النحو للرضي . دار الكتب العلمية . بيروت : ١٤٠٥هـ

ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك . تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي . دار المأمون للتراث . مكة المكرمة . الطبعة الأولى : ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .

ـ شرح المفصل لابن يعيش . مكتبة المتنبي . القاهرة .

ـ شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش . تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة . دار الأوزاعي بالدوحة . بيروت لبنان . الطبعة الثانية : ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

ـ علل النحو لمحمد بن عبد الله بن الوراق . تحقيق : محمود محمد نصار . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م .

ـ العين للخليل بن أحمد. تحقيق الدكتور/مهدي المخزومي والدكتور/إبراهيم السامرائي منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت . الطبعة الأولى : ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م

ـ غيث النفع في القراءات السبع للعلامة/ علي النوري الصفاقسي . تحقيق/ محمد عبد القادر شاهين . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ ١٩٩٩م .
ـ الكتاب لسيبويه . تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون . دار الجيل . بيروت .
ـ كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي . تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
ـ الكنز في القراءات العشر لابن الوجيه الواسطي . تحقيق/هناء الحمصي . دار الكتب العلمية . بيروت : ١٤١٩هـ ١٩٩٨م .
ـ اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري . تحقيق الدكتور عبد الإله النبهان . دار الفكر . دمشق . الطبعة الأولى : ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
ـ لسان العرب للعلامة/ محمد بن مكرم بن منظور . دار صادر . بيروت .
ـ اللمع في العربية لابن جني . تحقيق الدكتور/ حسين محمد شرف . عالم الكتب . الطبعة الأولى : ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .
ـ مجالس العلماء لأبي إسحاق الزجاجي . تحقيق الأستاذ : عبدالسلام محمد هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة : ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م .
ـ المصباح المنير للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري . مكتبة لبنان . بيروت : ١٩٨٧م .
ـ معاني القرآن للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي . تحقيق الدكتورة/هدى محمود قراعة . مكتبة الخانجي . مطبعة المدني . الطبعة الأولى : ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
ـ معاني القرآن للفراء . تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار . دار السرور . بيروت .
ـ معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ). دار الفكر . بيروت .
ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي . تحقيق : بشار عواد معروف . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٤هـ .

- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري . تحقيق الدكتور : علي أبو ملحم . مكتبة الهلال . بيروت الطبعة الأولى : ١٩٩٣م .

ـ المقتضب للمبرد . تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة : ١٤١٥هـ ١٩٩٤م .

ـ المقرب لابن عصفور . تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

ـ الممتع في التصريف لابن عصفور . تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة . منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الرابعة : ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

- المنصف في شرح التصريف للمازني للعلامة/ ابن جني . تحقيق/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين . مطبعة الحلبي . الطبعة الأولى : ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .

ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع للعلامة/ جلال الدين السيوطي . تحقيق : عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية . مصر .